



بنك عمان العربي  
OMAN ARAB BANK

## الشروط والأحكام العامة

تطبق هذه الشروط والأحكام العامة على جميع الحسابات المفتوحة لدى بنك عمان العربي والموقعة من العميل و/أو من يفوضه بذلك. وتخضع الحسابات للحد الأدنى للرصيد الواجب توافره فيها ولبدل خدمات كما هو مبين في طلب فتح الحساب أو أي مكان آخر.

### التعاريف

**"البنك"** بنك عمان العربي وأي فرع من فروع.

**"الحساب"** الحسابات و/أو الحساب المفتوح من قبل العميل و/أو من يفوضه بذلك لدى البنك في أي وقت عند فتح الحساب أو لاحقاً بالريال العماني و/أو بأية عملة أخرى سواء كان هذا الحساب خاضعاً للفائدة أم لا وبأنواعه المختلفة.

**"حساب جاري"** نوع من انواع الحساب الذي يسمح للبنك فيه بسحب شيكات عليه وغيرها وهو شامل لجميع المعاملات بين البنك والعميل وفقاً للنماذج والصيغ التي يعدها البنك خصيصاً من أجل ذلك.

**"العميل / الشخص"** (أو أنت أو التابع لك أو الخاص بك) أي شخص سواء كان طبيعياً و/أو معنوياً.

**"شخص مفوض"** ويعني الشخص المفوض من قبل العميل ، بموجب وكالة مصدقة أو تفويض كتابي حسب الاصول من العميل للتعاقد وإدارة الحساب والعمليات المصرفية.

**"الوديعة"** هي المبلغ المودع لدى البنك عند فتح الحساب و/أو الذي يترصده لمصلحة الحساب من وقت لآخر.

**"طلب فتح حساب"** أي نموذج تفويض و/أو طلب (سواء موصوف كطلب فتح حساب أو خلافة) والذي بموجبه قد يفتح البنك حساباً للعميل.

**"حساب مشترك"** أي حساب يتم فتحه باسم أكثر من شخص.

**"الاتفاقية"** يقصد بها أي اتفاقية بين العميل والبنك وما يطرأ عليها من تعديلات لاحقة من وقت لآخر ، بما في ذلك أي شروط تكميلية لتوفير الخدمات تنشر من حين لآخر.

**"رقم الحساب المصرفي"**: يقصد به الرقم المكوّن من ثلاثة عشر (١٣) رقماً والذي يميز رقم حسابك المصرفي لدى بنك عمان العربي.

**"تعليمات العملاء"**: يقصد به أية طلبات أو تعليمات أو اتفاقيات أو غيرها من التبليغات التي يتلقاها بنك عمان العربي.

**"يوم عمل"** يعني اليوم الذي تفتح فيه البنوك للعمل بصورة رسمية في سلطنة عمان.

**"الرقم السري"** حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها بشكل إفرادي أو مجتمعة سواء أصدرها البنك وقدمها للعميل ليتوجب عليه تغييره ولم يغيره أو اختارها العميل بنفسه ليتم استخدامها كتوقيع إلكتروني في مختلف الخدمات المصرفية.

**"الخدمات الإلكترونية والهاتفية والإنترنت"** أي خدمه أو معلومه أو بيانات أو إجراء أو عقد يبرم أو ينفذ بالتقنية الحديثه وذات قدرات كهربائية أو رقميه أو مغناطيسيه أو لاسلكيه أو سلكيه أو بصريه أو كهرومغناطيسيه أو ضوئية أو أية قدرات مماثله سواء بالوسيط الالكتروني أو برنامج الحاسب الآلي أو الهاتف.

**"البطاقة"** البطاقة الالكترونية الصادرة من قبل البنك بأسم العميل أو الذي يعينه العميل والبطاقة التابعة

**"حساب البطاقة"** يعني الحساب الذي يحتفظ به البنك والذي تقيده فيه جميع مبالغ المعاملات الناتجة عن استعمال البطاقة من قبل حاملها كما تقيده فيه بالإضافة الى ذلك الفوائد وأي رسوم أخرى وجميع العمليات التي يقوم بها حاملو البطاقات المضافين يتم قيدها على حساب البطاقة مع الفوائد والرسوم وأي مصاريف أخرى

**"الرسوم و المصروفات"** تعني أية مصروفات واجبة الدفع من قبل العميل الى البنك وفقاً للشعارات التي يرسلها البنك الى العميل من وقت لآخر. وتشمل المصروفات ، بدون حصر ، رسوم ادارة ورسوم الخدمات ورسوم التأخير في السداد ورسوم الاشتراك ورسوم ومصاريف قضائية وقانونية ورسوم بدل المفقود وخلافه.

**"حامل البطاقة الالكترونية"** يعني حامل البطاقة الذي صدرت باسمه البطاقة من البنك .

**"معاملات البطاقة الالكترونية"** تعني قيمة شراء بضائع أو الحصول على خدمات باستخدام البطاقة أو أي نقد كسلفة .

**"سقف الائتمان للبطاقة الالكترونية"** يعني الحد الأقصى للائتمان المسموح به على حساب البطاقة وذلك حسبما يحدده البنك من وقت لآخر .

**"حامل البطاقة الرئيسي"** يعني حامل البطاقة المسجل باسمه حساب البطاقة.

**"حامل البطاقة الإضافي"** ويعني حامل البطاقة الذي يعينه حامل البطاقة الرئيسي .

**"المستخدم"** يشار به الى العملاء المصرح لهم باستخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت

**"حساب على الانترنت"** يشير إلى أي حساب أو حسابات يحددها العميل لربطها بالانترنت عند قيامه بطلب خدمة الانترنت.

**"رمز الأمان"** يشار به إلى كلمة المرور الخاصة بالعميل، رقم التعريف الشخصي الذي يصدره البنك للعميل من أجل مساعدة العميل على إنشاء هوية تعريفية آمنة خاصة به.

**"بطاقة الخصم"** يقصد به أية بطاقة خصم أو غيرها من الخدمات المالية التي يصدرها بنك عمان العربي لك (بخلاف بطاقات الائتمان الخاصة بك).

**"رقم بطاقة الخصم"** يقصد به الرقم الذي يتكون من ستة عشر (١٦) رقماً والموجود على بطاقة الخصم الخاصة بك.

**"الرقم السري لبطاقة الخصم"** يقصد به الشفرة العددية التي تتكون من أربعة (٤) أرقام والالزمة لاستخدام بطاقة الخصم الخاصة بك.

**"الحساب الخادم"** يقصد به الحساب المصرفي الذي يوجد فيه رصيد ولم يظهر عليه أي نشاط (إيداعات و/أو سحبات) لمدة اثني عشر (١٢) شهراً بخلاف تحويل مداخلات رسوم الفائدة و/أو الخدمات.

**"الوسائط الإلكترونية"** يقصد بها المراسلات التي تتم بالبريد الإلكتروني أو الفاكس أو الحاسب الآلي أو باستخدام التوقيعات الممسوحة ضوئياً أو التوقيعات الرقمية أو أية وسيلة إلكترونية أخرى.

**"البيانات التعريفية"** يقصد بها هوية المستخدم وكلمة المرور الخاصة بالخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي والتي تحصل عليها بناءً على تسجيلك في الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي.

**"الخدمات المصرفية الالكترونية"** يقصد بها خدمات بنك عمان العربي والتي يمكن استخدامها من قبل العميل عن طريق اية وسيلة الكترونية ومنها على سبيل المثال لا الحصر الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال والخدمات المصرفية عبر الانترنت .

**"الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال"** يقصد بها الخدمة التي تمكنك من استخدام الخدمات عن بُعد عن طريق الأجهزة المحمولة مثل الهاتف الجوال أو الكمبيوتر اللوحي عبر تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال من بنك عمان العربي المتوفر على **Store Play** لأجهزة **Android** وعلى متجر التطبيقات (**App Store**) لأجهزة **iOS**.

**"بنك عمان العربي"** يقصد به بنك عمان العربي و/أو أي من الهيئات و/أو الشركات و/أو المؤسسات التابعة له وأي من فروعها ومكاتبها.

**"الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من بنك عمان العربي"** يقصد بها الخدمات المصرفية عبر الإنترنت الخاصة بك وتتضمن إمكانية الوصول من خلال الإنترنت إلى بيانات الحساب المصرفي وتحويل الأموال بين الحسابات المصرفية وسداد الفواتير والمعلومات العامة المتعلقة بالأسعار والحصول على المنتجات والخدمات المالية الإلكترونية الأخرى المعتمدة من بنك عمان العربي.

**"الدعم عبر الإنترنت من بنك عمان العربي"** يقصد به خدمة الدعم عبر الهاتف والرسائل عبر الإنترنت من بنك عمان العربي لتقديم الدعم للخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت من بنك عمان العربي، ويمكن التواصل معهم من خلال أرقام الهواتف الموجودة على الموقع الإلكتروني.

**"الاتفاقيات المصرفية الأخرى"** يقصد بها الاتفاقية (الاتفاقيات) المبرمة بينك وبين بنك عمان العربي والتي تسري على حساباتك المصرفية ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشروط والأحكام العامة لفتح حساب المعمول بها لدى بنك عمان العربي.

**"المنصة الإلكترونية لبنك عمان العربي"** يقصد بها مجموعة التقنيات الإلكترونية من بنك عمان العربي والمستخدمة كقاعدة تقدم من خلالها الخدمات وغيرها من التطبيقات أو العمليات أو التقنيات المتعلقة بالخدمات وتطور عبر الإنترنت، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني <http://www.oman-arabbank.com> أو من خلال تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال من بنك عمان العربي.

**"البيانات الشخصية"** يقصد بها أية معلومات تعريف شخصية تخص العميل .

**"السؤال والجواب التعريفي الشخصي"** يقصد بها السؤال والجواب الذي يحده العميل ليستخدمه بشكل سري لتعريف نفسه وللحصول على إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي.

**"رقم الهاتف الجوال المسجل"** يقصد بها رقم الهاتف الجوال الذي قام العميل بتسجيله أو قد يقوم بتسجيله عند فتح حساب مصرفي لدى بنك عمان العربي.

**"المعاملة"** يقصد بها أية معاملة يتم تنفيذها أو يُطلب تنفيذها فيما يتعلق بحسابك المصرفي من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي، ومن ذلك طلب الإفصاح عن معلومات عن أحد الحسابات المصرفية.

**"كلمة مرور لمرة واحدة"** يقصد بها رمز يستخدم لمرة واحدة لتنفيذ المعاملة المطلوبة ويتم إرساله إليك من خلال خدمة الرسائل القصيرة على رقم الهاتف الجوال المسجل الخاص بالعميل.

**"المستخدم المميز"** يقصد به الشخص الوحيد المخول بإدارة الاستخدام المستمر للخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي.

**"الموقع الإلكتروني"** يقصد به الموقع الإلكتروني للخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي على الرابط <http://www.oman-arabbank.com> أو أي موقع إلكتروني آخر يمكنك من خلاله الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي.

**"تقنية التواصل القريب"** هي عبارة عن تقنية اتصال لاسلكية حيث يتم تبادل البيانات بصورة سريعة بين الأجهزة في نطاق قريب للغاية لا يتجاوز ٤ سنتيمترات.

الكلمات التي ترد بصيغة المفرد سوف تشمل الجمع والعكس صحيح ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك.

## ٢ رقم الحساب

يخصص لكل حساب رقم ويجب استخدامه هذا الرقم على جميع مراسلات العميل مع البنك بخصوص الحساب وعند إجراء أي عمليات إيداع أو سحب من وإلى الحساب وقد يتفرع منه أنواع مختلفه من الحسابات .

## ٣ تعليمات وسحوبات العميل

- ١/٣ يجب أن تكون جميع التعليمات المتعلقة بالحساب خطية وتسلم شخصياً للبنك من قبل العميل و/ أو من يفوضه خطياً بذلك أو ترسل بالبريد على عنوان البنك على أن تشتمل على رقم الحساب المعني وفي حال موافقة وتنفيذ البنك لأية تعليمات صادرة من العميل بوسائل أخرى فعلى العميل أن يوقع على وثيقة مستقلة تشمل جميع الأحكام التي تطبق على مثل هذا الترتيب وإذا كانت تعليمات العميل غير واضحة أو إذا تلقى البنك تعليمات متناقضة فيكون للبنك الخيار في تنفيذها و/أو تنفيذ أي منها و/أو الامتناع عن التنفيذ و/أو مع أو بدون تجميد الحساب حتى يتم حل التناقض و/أو الخلاف بصورة يوافق عليها البنك أو بموجب حكم/قرار قضائي دون أن يتحمل البنك أي مسؤولية قد تنشأ عن ذلك.
- ٢/٣ جميع عمليات السحب من الحسابات يمكن إجراؤها وفقاً لنوع الحساب باستخدام عدة طرق منها شيكات و/أو ألياً وإلكترونياً و/أو الصراف الآلي و/أو بالحضور شخصياً ويجب أن تستعمل نماذج البنك المعتمدة و/أو أي تعديلات تطرأ عليها ويجب ان يتم السحب بنفس عملة الحساب وان البنك لا يدقق صحة توقيب المجيرين عند السحب/التحصيل بواسطة الشيكات وللبنك وفق تقديره وحده أن يقبل التعليمات الخطية التي تسمح لشخص ثالث بالسحب من الحساب شريطة أن تكون التعليمات مقبولة من البنك وان يوقع العميل على كتاب التفويض المعتمد لدى البنك حسب الأصول أو بموجب وكالة مصدقه ومقبوله من البنك.
- ٣/٣ لا تكون إيرادات الشيكات أو السندات الأخرى متاحة للسحب حتى يتم تحصيل قيمتها فعلياً من قبل البنك وان وردت بكشف الحساب كدائن يعتبر هذا القيد مؤقتاً لحين التحصيل الفعلي. ويحتفظ البنك بالحق في أن يخصم من أي حساب أو أن يطلب من العميل دفع مبالغ أضيفت للحساب بصفة إستثنائية أو أضيفت تحت التحفظ العادي ولم يتم قيدها لحساب العميل.
- ٤/٣ في حالة توقيع العميل على أي شيك و/أو سند سحب و/أو أمر و/أو تعليمات سحب غير مطابق للنماذج المعتمدة لدى البنك ؛ فلأخير رفض صرف أي منها، وإذا كان رصيد الحساب غير كاف و/أو كانت مبالغ السحوبات تزيد عن مبلغ السحب على المكشوف المسموح في الحساب فللبنك رفض عملية الصرف. وإذا دفع البنك وفقاً لتقديره وحده قيمة أي سحب على المكشوف و/أو زيادة في السحب على المكشوف فإنه يتم تطبيق نصوص البند (٨) أدناه، دون أن يؤثر ذلك على حق البنك برفض السماح بأية سحوبات لاحقة على المكشوف.
- ٥/٣ للعميل أن يطلب من البنك أن يكتفي بالاطلاع على المستندات والأوراق التي يستلمها و/أو يسلمها من وإلى العميل مباشرة أو بأية وسيلة اتصال، وبمطابقة توقيعه عليها دون أن يتحمل البنك أية مسؤولية مهما كان نوعها من جراء ذلك.
- ٦/٣ يفوض العميل البنك، وفقاً لإرادته المطلقة، بجواز صرف أية سحوبات تتم بمعرفة العميل في شكل شيكات أو حوالات أو أوامر دفع لم يتوفر لتغطية قيمتها رصيد كاف في حساب العميل الجاري وذلك بضمان ودائع العميل الأخرى لدى البنك و/أو كقرض ممنوح للعميل.
- ٧/٣ إن بطاقة نموذج توقيع العميل الخاصة بالحساب هي جزء لا يتجزأ من طلب فتح الحساب وإن البنك غير ملزم بقبول أي تغيير في التوقيع المعتمد للعميل ما لم يستلم البنك إشعاراً خطياً بهذا التغيير أو التعديل وقبل فترة كافية من بدء العميل بإدراج توقيعه الجديد على أية معاملة بنكية ويكون البنك غير مسؤول عن أي خساره أو ضرر قد يلحق بالعميل نتيجة إحداث هذا التغيير أو التعديل بما في ذلك صرف أو إعادة البنك لأي شيك مسحوب من العميل بالتوقيع الجديد أو القديم أو إيقاف البنك لأي معاملة بنكية أخرى لذات السبب ويتعهد العميل بتعويض البنك عن أي خساره أو ضرر كهذا.
- ٨/٣ يجوز للبنك عدم تدقيق توقيع العميل الساحب عند صرف الشيك بحضور العميل شخصياً بمجرد التحقق من شخصيته بأي طريقة كانت ، ويسقط حقه في الطعن بصحة توقيعه في هذه الحالة.

- ٩/٣ في حالة تقديم الساحب أو الحامل شيكاً للبنك للتأشير عليه بما يفيد الإعتماد فأشهر البنك بذلك أو في حالة إيقاف العميل شيك بسبب غير السرقة أو فقدان أو الإفلاس فإنه يحق للبنك رفض امر إيقاف الشيك أو تجنيب قيمة الشيك من حساب الساحب حتى يتم تقديم الشيك للصرف خلال الميعاد النظامي أو تسوية الامر ودياً أو قضائياً.
- ١٠/٣ يجوز للبنك بمحض إرادته أن يتلف أي شيكات أو غيرها من المستندات الأخرى المتعلقة بالحساب بعد تصويرها بالميكروفيلم أو بعد مضي فترة التقادم المنصوص عليها بالقانون.
- ١١/٣ يحق للعميل وذلك بتعبئة وتوقيع النموذج المعني أن يفوض البنك بأن يتصرف حسب أي تعليمات يدوية لتحويل الأموال (التعليمات اليدوية) والتي تتضمن تعليمات الخطاب الخطي أو الفاكسميلي أو التلكس (وسيلة الاتصال) المرسله من قبل العميل أو شخص مفوض. وفي حالة أي تفويض كهذا، يحق للبنك اعتبار أية تعليمات يدوية على أنها مرسله بصورة صحيحة من قبل العميل. ويقر العميل ويوافق على أنه يحق للبنك، وبدون إلزامه بذلك، بأن يستعمل أي إجراء حماية تم اختياره (إجراء الحماية).
- ١٢/٣ في حالة كون وسيلة الاتصال هي الفاكسميلي ، فبالإضافة إلى إجراء الحماية المطبق، يجب على العميل إرسال النسخة الأصلية للفاكسميلي المرسل بحيث يتم استلامها من قبل العميل خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ إرسال التعليمات بالفاكسميلي من جهة والنسخة الأصلية (أو التي يدعي بأنها أصلية) من جهة أخرى، تكون تعليمات الفاكسميلي هي السائدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التفويض الممنوح من قبل العميل هنا يبقى ساري المفعول بالرغم من عدم استلام البنك للنسخة الأصلية للفاكسميلي خلال السبعة أيام المذكورة أو على الإطلاق. يدرك العميل ان التعامل والاتصال بالفاكس فيه شيء من الخطورة والمجازفة وقد يؤدي في بعض الحالات الى الغش والتحايل والتلاعب ، وعليه يفوض العميل البنك وعلى مسؤوليته الكاملة والمطلقة بتنفيذ التعليمات الواردة اليه عن طريق الفاكس . وسوف يقوم العميل بتعزيز هذه التعليمات هاتفيا وكذلك بارسال اصل التعليمات بالبريد السريو أو المناولة الخاصة ومختوم عليها أرسلت بواسطة الفاكس مع تحديد التاريخ وكتابة عبارة يرجى عدم التكرار ، وفي حالة عدم إشارة العميل الى ما ذكر فان العميل يخلي طرف البنك عن أي تكرار قد يحدث لهذه التعليمات من جراء ذلك مع تحمل العميل كافة المسؤولية . يدرك العميل أن للبنك ووفقا لسلطته المطلقة والتقديرية وبدون ذكر للأسباب رفض التعليمات الواردة اليه من العميل بالفاكس او البريد الالكتروني بالرغم من التزام العميل بتعزيز تلك التعليمات بالهاتف وارسالها الى البنك بالبريد الخاص والسريو .
- ١٣/٣ يمكن أن يتم تعديل أو إلغاء التفويض المبين في الفقرة ١٢/٣ في أي وقت شريطة أن يبقى حق البنك بالتفويض الناتج عن التعليمات اليدوية المرسله قبل التعديل أو الإلغاء ساري المفعول باليوم التالي بعد هكذا تعديل أو إلغاء.
- ١٤/٣ يدرك العميل تماما وجود خطر الغش والتزوير والتأخير بالتعليمات اليدوية، ويتعهد العميل بأن يعوض البنك عن وضد كافة أنواع الالتزامات أو النفقات أو الدعاوى أو الإضرار أو المصاريف مهما كانت التي يتحملها البنك أو يتكبدها نتيجة تصرفه بموجب أي تعليمات يدوية يستفاد منها أنها أعطيت نيابة عن العميل أو نتيجة أي عطب أو خلل إلكتروني أو كهربائي أو تقني في وسيلة الاتصال بين البنك والعميل.
- ١٥/٣ يحق للبنك رفض تنفيذ أي حوالات أو سحبات من الحساب مرسله عن طريق التعليمات اليدوية، إلا أنه وفي حالة قرار البنك حسب رأيه وحده بتنفيذ أي من هذه التعليمات فإن تفويض البنك وتعهده العميل بالتفويض الواردين هنا يظلان ساريا المفعول.
- ١٦/٣ إذا كانت تعليمات العميل غير واضحة وإذا تلقى البنك تعليمات متناقضة أو متضاربة أو متعارضة فيكون للبنك الحق في تنفيذ تلك التعليمات أو رفضها مع أو بدون تجميد الحساب حتى يحل الغموض أو الخلاف بما يرضي البنك أو بموجب حكم أو قرار قضائي.
- ١٧ /٣ في حال طلب العميل امر تحويل مستمر ، فبالإضافة إلى إجراء الحماية المطبق، يقوم البنك بإجراء امر التحويل المستمر اعتبارا من تاريخ الاستحقاق الأول مع قيد مصاريف الخدمات عن كل أمر تحويل مستمر يتم تنفيذه على حساب العميل في وقت إجراء المعاملة ، كما يتم أيضا استيفاء المصاريف من حساب العميل اذا لم يكن بالامكان تنفيذ أمر التحويل المستمر بسبب عدم وجود رصيد كافي محتفظ به في الحساب . يدرك العميل ان البنك غير مسئول عن عدم تنفيذ امر التحويل المستمر بسبب عدم وجود رصيد كافي في حساب العميل ، بسبب تقلبات سعر صرف العملات أو أي سبب آخر ، وذلك في تاريخ تنفيذ عمليات التحويل . اذا بقي أمر التحويل المستمر غير منقذا بسبب عدم وجود

رصيد كاف في حساب العميل لثلاث مرات متتالية ، يحتفظ البنك بحق الغاء أمر التحويل المستمر دون اشعار العميل . في حالة رغبة العميل توقيف / الغاء أمر التحويل يجب اشعار البنك خطيا قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل من تاريخ استحقاق أمر التحويل .

## ٤ الإيداع في الحساب

١/٤ إن إجراء الإيداعات في الحسابات تتم بالتحويل و/أو بالبريد و/أو آلياً وإلكترونياً و/أو ماكينة الصراف الآلي و/أو بالحضور شخصياً ويجب أن تستعمل نماذج البنك المعتمدة و/أو أي تعديلات تطرأ عليها ولا تعتبر الإيداعات متوفرة في حساب العميل إلا في حالة توفر النقد و/أو ما يماثله واستلامه في مكان عمل البنك ، مع حق البنك في أي وقت أن يرفض أي إيداع و/أو أن يخفض المبلغ المسموح بإيداعه و/أو أن يقيّد الإيداع و/أو أي جزء منه دون أن يتحمل أي مسؤولية ويجب أن يتم الإيداع بنفس عملة الحساب ، بالإضافة إلي ذلك ودون الإجحاف بعمومية ما سبق فإن البنك غير ملزم بتدقيق صحة توقيف المجيرين على الشيكات .

٢/٤ يجوز للبنك قبول دفعات نقدية أو أية إيداعات كالشيكات والحوالات الواردة لحساب العميل من قبل طرف ثالث دون أن يترتب على البنك أية مسؤولية قانونية نتيجة ذلك أو نتيجة أي خطأ أو مسؤولية قد تنشأ من جراء قبول هذه الدفعات ما لم يتقدم (العميل) بطلب خطي برفض مثل هذه الإيداعات بيوم سابق لسريان التعليمات.

٣/٤ جميع الإيداعات التي تتم نقداً أو بشيك عن طريق إستخدام البطاقة أو إلكترونياً أو بواسطة الصراف الآلي سوف تخضع للتحقق والفحص من قبل البنك حتى يتم تحصيلها فعلياً وقيدها بحساب العميل وإن أي إشعار يصدره جهاز الصراف الآلي أو المبين بشاشة الجهاز أو المدون على قصاصة/إشعار الإستلام لن تعتبر حجة أو كشف حساب وإنما يمثل فقط ما يفترض أنه تم إيداعه وغير ملزمه للبنك.

## ٥ تحصيل الأموال وقيدها في الحساب

١/٥ يتصرف البنك عند قبول الإيداعات كوكيل تحصيل للعميل دون تحمل أية مسؤولية لتحقيق ذلك ولا تكون قيمة الإيداعات قابلة ومتوفرة للسحب قبل تحصيلها فعلياً من قبل البنك حسب الأصول.

٢/٥ إن البنك يحتفظ بحقه ودون إشعار/إنذار مسبق بأن يعكس القيود في الحساب مع إضافة الرسوم والمصاريف والعمولات إذا لم يتم تحصيل قيمة كمبيالات و/أو سندات سحب و/أو شيكات و/أو سحوبات أو أية وسائل قابلة للتحويل تم قيد قيمتها مسبقاً في الحساب. ولا تؤثر عملية عكس القيود على حق البنك بالاحتفاظ بالكمبيالات و/أو السندات و/أو الشيكات و/أو السحوبات و/أو الأوراق غير المدفوعة وان يمارس جميع حقوقه بخصوص تلك الأوراق بالتقدم على سائر دائني العميل.

٣/٥ إن البنك لا يتحمل أية مسؤولية و/أو التزام عن تاريخ الحق المعطى للأموال والسندات والأوراق من قبل البنك المسحوب عليه و/أو عن التأخير نتيجة البريد و/أو الاتصالات الأخرى و/أو عن ضياع البريد و/أو الشخص السري و/أو عن المدد التي يتطلبها نظام التحصيل الخارجي و/أو عن أي تأخير يتعلق بعملية التحصيل و/أو عن أية خسارة سواء (مباشرة أو غير مباشرة) وعن العمولات والنفقات التي يتكبدها العميل نتيجة لذلك.

٤/٥ تطبق أحكام البند (٨) أدناه، إذا استلم البنك إشعاراً يفيد بأن الأموال المقيدة في الحساب لم يتم تحصيلها وقام العميل بالسحب نتيجة قيد الأموال غير المحصلة في الحساب وأدى ذلك السحب إلى جعل الحساب مكشوفاً أو إلى زيادة قيمة السحب على المكشوف أو انخفاض الرصيد عن الحد الأدنى المحدد من قبل البنك.

٥/٥ إن البنك يحتفظ بحقه ودون الحاجة إلي توجيه إشعار مسبق للعميل بأن يعكس أي قيد تم في الحساب بطريق الخطأ. ولا يتحمل البنك أية مسؤولية تجاه العميل عن نتائج مثل هذه الأخطاء، كما وأن العميل ملتزم في حالة اكتشاف أي خطأ فعلياً بإخبار البنك فوراً عن ذلك وإعادة أية مبالغ قام بسحبها من أصل مبالغ قيدت أو قدمت بالخطأ بمجرد علمه بذلك و/أو لدى أول طلب من البنك ودون أي معارضة.

٦/٥ يجوز للبنك بصفته وكيل تحصيل للعميل الموافقة على قبول الشيكات والحوالات المصرفية وسندات الدفع الأخرى المماثلة للإيداع. شريطة أن تكون محررة لصالح العميل أو مظهرة لأمره. ولكن دون أن يتحمل أية مسؤولية بشأن دفع قيمتها. ولهذا الغرض فإن مكاتب البنك أو مراسليه أو الوكلاء الأخرى المعيّنين من قبل البنك سيعتبرون وكلاء للعميل وستعامل جميع حسابات العميل لدى البنك وأي فرع له كحساب واحد موحد للوفاء بمديونية العميل .

ان البنك لا يتحمل مسؤولية أخطاء مراسليه أو التأخير في التحصيل وان العميل موافق في حالة كون الورقة التجارية وخاصة الشيك للتحصيل مزوراً أو الإشتباه بالتزوير قد يحجز ويحتفظ به البنك الدافع أو المراسل وفقاً لقانون وأنظمة أو سياسة ذلك البنك أو البلد المسحوب عليه وعدم إعادته للبنك. وبموجب هذا النص يتنازل العميل بالمطالبة بإعادة أصل تلك الورقة التجارية/الشيك و/أو إذا أعيدت الورقة التجارية بدون تحصيل فإن من حق البنك إجراء قيد عكسي وخضم قيمة الورقة التجارية والمصروفات والعمولات من حساب العميل دون اعتبار للمدة.

## ٦ حق البنك بإجراء التقاص

تعتبر جميع المبالغ والأوراق والأدوات المالية والسندات والضمانات والأسهم والبوالص والوثائق والأوراق المصرفية والذهب وأية أموال ذات قيمة والممتلكات مهما كانت وغيرها مهما كانت طبيعتها والتي تكون في حوزة البنك و/أو أي فرع من فروع باسم العميل، وسواء كانت بشكل حساب مهما كان نوعه و/أو بخلاف ذلك بأنها ضمانة لدى البنك لتأمين دفع الرصيد المدين المستحق للبنك والناشئ بموجب هذه الشروط والأحكام العامة و/أو بموجب أي اتفاقية منح تسهيلات مصرفية مهما كانت، بصفته مدينا و/أو كفيلاً لمصلحة البنك مهما كان سبب حصوله عليها وسواء كان فعلياً أو متوقعاً، ويوافق العميل على أن تبقى في حوزة البنك بوصفها « تأمينات مقابل تسهيلات مصرفية » لحين تسديد كافة التزامات العميل تجاه البنك بما في ذلك الفوائد المدينة والعمولات والمصاريف والنفقات الأخرى المستحقة على العميل، وإذا لم يقم العميل بتسديد هذه الالتزامات عند أول طلب من البنك فإنه مفوض من قبل العميل تفويضاً لا رجعة عنه بإجراء ما يلزم لإجراء التقاص بينها وبين المحجوزات في « حساب التأمينات مقابل تسهيلات مصرفية » والتقدم على سائر دائني العميل وذلك دون الرجوع إلي العميل ودون الحاجة إلي إرسال إشعار/إنذار أو أي إجراء مسبق ودون اللجوء إلى المحاكم ودون تحمل أي مسؤولية أياً كان نوعها، ويعتبر هذا التفويض نهائياً ولا يحق للعميل الرجوع عنه إلا بموافقة البنك الخطية. وفي حالة كون الحساب مشتركاً، لتسديد أو ضمان تسديد أي دين على أي من أصحاب الحساب سواء متضامنين أم لا أو خلافه وسواء كان بنفس عملة الحساب أو غير ذلك، وإن كان الدين بعملة مختلفة فإن رصيد الحساب كله أو أي جزء منه سيتم تحويله إلى العملة المختلفة وفقاً لأسعار التحويل السائدة و/أو الصادرة عن البنك المركزي العماني المطبقة في ذلك الوقت. وتكون جميع النفقات التي تكبدها البنك بهذا الخصوص على حساب العميل وتدفع للبنك عند الطلب.

## ٧ التفويض

١/٧

إن للبنك الحق دون الرجوع للعميل ودون أن يتحمل أي مسؤولية ودون الحاجة لأي تفويض لاحق أن يقيّد على أي من حسابات العميل لديه جميع الرسوم والمصاريف والنفقات والفوائد والعمولات وأية نفقات و/أو مصاريف أخرى مهما كان نوعها و/أو طبيعتها والتي يتم دفعها و/أو تحملها نيابة عنه و/أو تكون ناشئة عن أي تعامل بينه وبين البنك. كما يحق للبنك أن يقيّد على أي من حسابات العميل لديه أي مصاريف مترتبة على العميل أياً كان نوعها أو تسميتها بما في ذلك رسوم المحاكم و/أو أتعاب المحاماة والاستشارات القانونية ومصاريف التثمين والخبير والنشر والإعلان باللغة ما بلغت.

٢/٧

بموجب هذا البند يفوض العميل البنك عند فتح الحساب بأن الحساب أو الحسابات الفرعية المستقبلية بأنواعها المختلفة تفتح تلقائياً لتقديم خدمات وعمليات مصرفية متنوعه دون إخطار أو الرجوع للعميل وفقاً لطبيعة الخدمة أو العملية المصرفية المطلوبه أو الممنوحه كحساب الوديعة و/أو التوفير و/أو القرض والتسهيلات المصرفية والخدمات المصرفية وغيرها وبمسميات مختلفة على سبيل المثال وليس الحصر كالنمو والحصاد وبطاقة الفيزا والذكية والتسوق وخدمة التواصل وغيرها .

## ٨ السحب على المكشوف/كشف الحساب وانخفاض الرصيد عن الحد الأدنى

١/٨

إذا تم كشف الحساب لأي سبب كان:  
يدفع العميل للبنك- ويحق للبنك بأن يقيّد على الحساب- فائدة تستحق على أساس يومي وفقاً لأعلى سعر فائدة يطبق من قبل البنك على كشف الحسابات.

٢/١/٨

يكون رصيد السحب على المكشوف مع الفوائد المترتبة عليه واجب للدفع من قبل العميل إلى البنك عند الطلب.

٣/١/٨

يدفع العميل للبنك المبلغ المكشوف كقرض (دين) ويحق للبنك بأن يقيّد على الحساب الفوائد حسب السعر المحدد من البنك المركزي العماني من وقت لآخر وجميع المصاريف والرسوم بما فيها رسوم ومصاريف المحاكم وأتعاب المحاماة والنفقات المتحققة نتيجة السحب على المكشوف.

بموجب هذا البند يتنازل العميل عن حقه في الاخطار الفوري طبقاً للقانون في حالة السحب على المكشوف.

إذا انخفض رصيد الحساب لأي سبب كان عن الحد الأدنى في أي وقت خلال الشهر فإن للبنك الحق المطلق استيفاء بدل نفقات شهرية لقاء إبقاء الحساب مفتوحاً في سجلات البنك. كما ويحق للبنك عدم دفع فائدة لأي حساب إذا أصبح الرصيد دون الحد الأدنى.

## ٩ إغلاق الحساب

يحق للبنك في أي وقت من الأوقات بمحض اختياره بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ إرسال الإشعار الخطي بذلك أن يغلق الحساب وأن يرسل الرصيد - ان وجد - للعميل عن طريق حواله أو شيك بالبريد أو تحجز دون فوائد بحساب التأمينات لصالح العميل المعني وان يطلب تسديد ما يترتب على العميل من التزامات فوراً إن كان مديناً ويعتبر دين الرصيد حالاً وتسري الفوائد والرسوم والمصاريف والنفقات على الرصيد لحين تمام السداد دون بيان البنك أسباب اتخاذه مثل هذا الإجراء ودون أن يترتب عليه أي التزام/مسؤولية مهما كان نوعها تجاه العميل نتيجة لقيام البنك بذلك، كما يحق للبنك وبمجرد إرسال إشعار للعميل خطياً بذلك أن يغلق الحساب إذا استمر رصيده (صفرًا) لمدة ثلاثة اشهر متتالية، و يوافق العميل على أن اعتبار إجراء البنك بإغلاق الحساب نافذاً وملزماً له اعتباراً من تاريخ الإشعار المذكور و/أو مضي ١٥ يوم من تاريخ الإشعار الذي يحدده البنك حتى ولو لم يستلم الإشعار المذكور لأي سبب كان، ويتنازل العميل تنازلاً مطلقاً لا رجعة عنه عن أي حق سواء كان قانونياً و/أو خلافاً لغيره من أي إجراء ضد البنك بخصوص قرار البنك بإغلاق الحساب ، وإلغاء رقم الحساب او منحه لعميل آخر .

يحق للبنك إغلاق أو تجميد الحساب فوراً ويتم إشعار العميل لاحقاً في حالة طلب السلطات الرسمية أو القضائية أو المعنيه أو في حالة بيع المؤسسة أو الشركه ويتوجب على الشركاء الحاليين/الجدد فتح حساب جديد بأسم الشركه ويجوز الاستمرار بالحساب السابق في حالة موافقة البنك وكافة الأطراف السابقين والحاليين على ذلك ويتم التصرف بالرصيد أو التزامات الحساب /الحسابات وفقاً للبند أعلاه ١/٩

٣/٩ يحق للعميل في أي وقت كان وبعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ إشعار البنك خطياً بذلك أن يغلق الحساب وان يطلب تسديد المبالغ/الأموال شريطة أن لا يصبح هذا الإشعار ملزماً للبنك إلا من تاريخ استلامه من قبل موظف مفوض في البنك حسب الأصول. وفي حالة وجود حساب دائن للعميل يكفي لتغطية الفوائد و/أو العمولات المترتبة للبنك والمتعلقة بالحساب المراد إغلاقه وان لا يكون الحساب مديناً للبنك.

للميل الحق بالاعتراض خطياً على الرصيد النهائي وطلب تصحيح الأخطاء المادية في الحساب خلال ستة أشهر من تاريخ كشف الحساب، وبعد انقضاء هذه المدة لا يتحمل البنك أي مسؤولية قد تنشأ عن تلك الأخطاء.

للميل الحق بالاعتراض على الرصيد النهائي وطلب تصحيح الأخطاء المادية في الحساب أو إجراء القيد العكسي وتعديل القيود تلقائياً وبدون إخطار العميل وتغطية المبلغ المستحق على العميل أو للعميل ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي أضرار أو خسائر تنشأ لمثل هذا الخطأ.

## ١٠ التعديل في طبيعة وشروط الحساب والنماذج المستخدمة

من المتفق عليه أن للبنك الحق في جميع الأوقات أن يعدل طبيعة وبنود هذه الشروط والأحكام العامة بعد ٧ أيام من إشعار العميل خطياً بذلك بالبريد المسجل أو بواسطة نشره في الصحف المحلية أو بواسطة الهاتف أو الأجهزة الإلكترونية والحاسوبية أو إعلان عنها بموقع البنك الإلكتروني ([www.oman-arabbank.com](http://www.oman-arabbank.com)) بما في ذلك سعر الفائدة والعمولة وأي شروط أخرى لأي حساب بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي العماني ، على أن يصبح مثل هذا التعديل ملزماً للعميل بعد مضي ٧ أيام من تاريخ الإشعار حتى ولو لم يستلم الإشعار المذكور لأي سبب كان. كما ويحق للبنك في جميع الأوقات أن يعدل أي من/كافة النماذج المستخدمة لكافة التعاملات التي تتم على الحساب دون حاجة لإشعار العميل بذلك.

## ١١ كشوفات الحساب

يقر العميل ويوافق على اعتبار دفاتر وقيود وحسابات البنك صحيحة وحجة قاطعة وملزمة و بأنه لا يحق له الطعن بها و/أو الاعتراض عليها لأي سبب من الأسباب بعد مضي ستة اشهر من تاريخ كشف الحساب ، كما أن أية شهادة و/أو كشف حساب يصدر بتوقيع أي موظف مخول بالتوقيع نيابة عن البنك وأي كشف



يستخرج من قيود البنك بما في ذلك مستخرجات الكمبيوتر والمستخرجات الآلية تعتبر جميعها حجة نهائية وقاطعة تجاه العميل بالنسبة لصحتها في أية إجراءات قضائية أو خلاف ذلك وان العميل يتنازل تنازلاً مطلقاً لا رجعة عنه عن أي حق يجيز له طلب تدقيق حسابات وقيود البنك من قبل أي محكمة و/أو شخص و/أو إبراز دفاتره و/أو قيوده للمحكمة. ويشمل هذا التنازل أيضاً إسقاط العميل المطلق لأي حق سواء قانوني أو خلاف ذلك بالطعن في صحة التواقيع على أي من معاملات البنك أو في أهلية أو صلاحية الموقع عليها.

- ٢/١١ على الرغم مما جاء في البند (١/١١) أعلاه يرسل البنك كشف الحساب بصورة دورية وتختلف الفترة حسب نوع الحساب أو الإتفاق المسبق بناء على طلب العميل إلي عنوان العميل المبين في نموذج طلب فتح الحساب ويتعهد العميل بإشعار البنك خطياً عن أي خطأ أو تعديل أو تغيير في العنوان ولن يتحمل البنك مسؤولية أي مراسلات ترسل للعميل على عنوانه المسجل لدي البنك ولم يستلمها العميل وإذا تكرر إعادة الرسائل المرسلة للعميل يحق للبنك التوقف من إرسال المراسلات وحفظها في الملف على ان تسلم للعميل شخصياً عند الطلب.
- ٣/١١ وفي جميع الأحوال، يحق للبنك إتلاف جميع الإشعارات والكشوفات التي لا يستلمها العميل بعد مدة لا تتعدى السنة من تاريخ إصدارها بحد أقصى.

## ١٢ الحسابات المشتركة

- في حال فتح حساب باسم أكثر من شخص فإن هذا الحساب يخضع للشروط والأحكام العامة التالية:
- ١/١٢ أي رصيد يودع و/أو سيودع فيما بعد في الحساب يعتبر ويبقى ملكاً لأصحاب الحساب مشتركين بصفتهم أصحاب حساب مشترك (العميل)، ويعتبر جميع هؤلاء الأشخاص ملزمين بالانفراد ومسؤولين بالتكافل والتضامن فيما بينهم عن كافة عمليات الحساب التي يقوم بها أحدهم.
- ٢/١٢ لا يجوز فتح الحساب المشترك إذا لم يكون جميع الأشخاص أصحاب الحساب الذين يسمون (بالعميل)، قد بلغوا السن القانوني ويتمتعون بالأهلية المعتبرة شرعاً ونظاماً للتعاقد.
- ٣/١٢ إذا تلقى البنك تعليمات متناقضة و/أو متضاربة و/أو متعارضة أو وقف توقيعو/تواقيع مفوضين منهم، فله أن يوقف تنفيذ هذه الطلبات و/أو التعليمات عند ورودها مع أو بدون تجميد الحساب لحين قيامهم أو الشركاء مجتمعين بالتوقيع عليها أو تقديم حكم أو قرار من المحكمة بهذا الشأن .
- ٤/١٢ من المتفق عليه أن هذا الحساب المشترك هو حساب دائن وأنه لا يحق السحب منه أكثر من الرصيد، غير أنه في حال أصبح هذا الحساب مديناً لأي سبب كان، فيعتبر الرصيد المدين ديناً على كل من أصحاب الحساب المشترك مسؤولين بالانفراد بالتكافل والتضامن ومستحق الأداء والدفع فوراً مع الفوائد والعمولات المحددة من قبل البنك، ولن تؤدي وفاة أو عدم أهلية أي من العملاء إلي إنتفاء هذه المسؤولية أو التأثير عليها وإن إبراء أو إعفاء أو صلح أو إجراء أية ترتيبات مع أي شخص فإن ذلك لن يؤدي الى إنتفاء مسؤولية بقية الأشخاص.
- ٥/١٢ تكون مسؤولية كل واحد من الأشخاص المشتركين بالحساب منفردة وتضامنية وتكافلية وكل اتفاق وتعهد في هذه الاتفاقية سيتم تفسيره وفقاً لذلك ولا يتم إبراء أي شخص منهم من المسؤولية أو الحد من مسؤوليته تجاه البنك بأي شكل من الأشكال بسبب عدم صلاحية أو البطلان، أو عدم إمكانية التنفيذ فيما يتعلق بأي شخص آخر منهم أو أي ضمان قد يحتفظ به بالنسبة للحساب أو أي جزء منه أو بسبب قيام البنك بإبراء أو إعفاء أو عقد صلح أو تغيير مسؤولية موجبة، أو إجراء أية ترتيبات أخرى مع أي شخص آخر من هؤلاء الأشخاص.
- ٦/١٢ إذا استحق للبنك أي مبلغ على أي منهم، يفوض أصحاب الحساب البنك تفويضاً غير قابل للرجوع لتعلق حق البنك به، بإجراء في أي وقت كان المقاصة و/أو الدمج بين هذا الحساب المشترك وسائر الحسابات المفتوحة لدى البنك والتي ستفتح فيما بعد باسم أي منهم بأية عملة كانت.
- ٧/١٢ ان للبنك الحق أن يجري كل تحويل من عملة إلى أخرى ومن حساب إلى آخر وفقاً لما يراه مناسباً وبالأسعار والمعدلات المعتمدة لديه بتاريخ التحويل.
- ٨/١٢ أن القيود العائدة للحساب كما هي واردة في سجلات البنك وكذلك المستندات التي لديه تعتبر حجة تجاه كل من أصحاب الحساب وكذلك تجاه دائنيهم وورثتهم في التركة، كما وتعتبر قيود البنك صحيحة وملزمة حسب الأصول.

- ٩/١٢ يتخذ أصحاب الحساب المشترك الموقعون أدناه مكانا مختارا لهم ولكل منهم على أي من العناوين المسجلة لدى البنك بحيث تعتبر أية مراسلة و/أو إشعار و/أو إخطار و/أو إنذار و/أو ورقة و/أو معاملة بمجرد إرسالها على هذا العنوان بمثابة تبليغ قانوني لهم جميعا.
- ١٠/١٢ يجوز للبنك بمحض اختياره وفي حالة عدم وجود تعليمات خلافا لذلك، أن يودع في الحساب أية أموال تخص، أو في ظاهرها تخص، أي من أصحاب الحساب (بما في ذلك حصيلة أية قروض و/أو خصومات يمكن أن تجري لحسابهم أو لحساب أي منهم) والتي تكون في حوزة البنك في أي وقت من الأوقات.
- ١١/١٢ يفوض ويخول كل من أصحاب الحساب الأخر، حق التظهير للإيداع في الحساب جميع و/أو أي من الشيكات و/أو الكمبيالات و/أو الصكوك الأخرى المتعلقة بدفع الأموال المستحقة و/أو التي تكون بظاهرها مطلوبة لأصحاب الحساب و/أو لأي منهم، وفي حالة استلام البنك أي صك/صكوك غير مظهرة كما ذكر آنفا، فإن البنك يكون مفوضا بتظهيرها وقيدها في الحساب.
- ١٢/١٢ في حال وفاة أصحاب الحساب أو أي منهم، فللبنك أن يستمر من وقت لأخر في العمل بموجب التفويض الممنوح له بموجب هذه الشروط والأحكام العامة لحين استلامه إشعارا خطيا من أو نيابة عن أحد أصحاب الحساب بالوفاة أو إذا تم تقديم شهادة وفاة من قبل أي من ورثة المتوفى، ولدى استلام البنك مثل هذا الإشعار الخطي/شهادة الوفاة، يصبح رصيد الحساب الدائن مملوكا بالمناصفة للشريك/الشركاء الباقي/الباقيين على قيد الحياة بالتساوي فيما بينهم وتركه للشريك المتوفى ما لم يكن هناك إتفاق مسبق مع البنك بنسب مختلفة بشروط وآلية معينه وفقا للإتفاق، ويكون البنك مفوضا بالتصرف بالرصيد على هذا الأساس. ولا يعتبر البنك- بأي شكل من الأشكال- مسؤولا عن أية سحبات و/أو حوالات و/أو تصرفات، مهما كان نوعها، أجريت على الحساب بصورة مشروعة وبموجب هذه الشروط فيما بين تاريخ الوفاة، وتاريخ استلام البنك للإشعار الخطي/شهادة الوفاة المذكورين أعلاه.
- ١٣/١٢ يحق للبنك، في أي وقت من الأوقات وبمحض اختياره ودون أي إشعار/إنذار عدلي أو خلاف ذلك لأي من أصحاب الحساب، أن يتمسك بحقه في استيفاء حقوقه من رصيد الحساب بالتقدم على سائر دائني العميل وان يخص هذا الرصيد و/أو أي جزء منه لتسديد أي مبالغ مستحقة و/أو غير مستحقة مطلوبة للبنك من أصحاب الحساب و/أو أي منهم، وان يتخذ ما يلزم لإجراء التقاص بين قيمة الأرصدة المطلوبة له وقيمة مقابلة من رصيد الحساب.
- ١٤/١٢ من المفهوم لدى العملاء أن اختيارهم التوقييع على الحساب منفردين يخول أحد العملاء بمفرده طلب تحويل رصيد الحساب الدائن أو أي جزء منه لحسابه الشخصي كما يخوله رهن الرصيد أو أي جزء منه لضمان التسهيلات الممنوحة له أو للغير وكذلك الحال بالنسبة للمفوضين بالتوقييع إذا كانوا أكثر من شخص واحد.
- ١٥/١٢ لا يجوز تعديل و/أو تغيير و/أو تعديل أي من هذه الأحكام و/أو التنازل عن أي منها دون موافقة البنك الخطية المسبقة.

### ١٣ فتح حسابات بالعملة الأجنبية

إذا كان الحساب بعملة أجنبية، تطبق الأحكام التالية:

- ١/١٣ يتم السحب من الحساب فقط بموجب الشيكات الصادرة عن البنك و/أو عن طريق تحويل برقيه بعملة الحساب المفتوح وبناءً على طلب خطي موجه للبنك أو بناءً على تعليمات مصدقة، ومن المتفق عليه بأن لا يسمح بإجراء سحبات نقدية من الحساب. ومع ذلك وفي حالة موافقة البنك بمطلق اختياره وبناءً على طلب العميل، بالسماح بالسحوبات النقدية من الحساب، فحينئذ، يتعهد العميل بدفع رسم و/أو رسوم خدمة على هذه السحوبات بالسعر الذي يقرره البنك، ومن المتفق عليه بأن نفقات الإرسال ورسوم الخدمات، مهما كان نوعها وطبيعتها، المتعلقة بالسحوبات من الحساب سيتم دفعها من قبل العميل بالكامل وفورا بناءً على طلب البنك ذلك.
- ٢/١٣ إذا لم يوافق البنك على قبول إيداعات أو سحبات بعملة أخرى فإن السحوبات والإيداعات يجب أن تتم بعملة الحساب، وهذا ويحق للبنك وفي حالة عدم تمكنه من تنفيذ سحبات العميل بعملة الحساب إما بسبب قيود من البنك المركزي أو عدم توفر عملة الحساب في السوق أو خلافه أن يقوم بتنفيذ السحب بعملة أجنبية أخرى وإن لم يكن ذلك ممكنا فبالعملة المحلية وذلك بسعر الصرف الساري يوم إجراء السحب. وعلى العميل إشعار البنك قبل سبعة أيام عمل على الأقل من تاريخ السحب.

٣/١٣	يحق للبنك أن يستوفي عند قيام العميل بالسحب نقدا بالعملة الأجنبية من حساباته المفتوحة بالعملات الأجنبية فرق سعر / عمولة يتم تحديده من قبل البنك.
٤/١٣	يحق للبنك وفي أي وقت من الأوقات وبمحض اختياره بوقف الحساب وأن يرسل للعميل على عنوانه المصرح به شيكا/ شيكات من شيكات البنك محررا لأمر العميل بكامل قيمة رصيد الحساب الدائن في حينه وبنفس عملة الحساب مطروحا منه أي التزامات قد تكون مستحقة على العميل للبنك ودون أن يكون للعميل حق الرجوع على البنك أو إيداع الرصيد في حساب خاص تأمينات نقديه ودون فوائد لمصلحة العميل.
٥/١٣	يحق للبنك بالرغم من أي بند مخالف ورد في هذه الشروط والأحكام العامة، وبمحض اختياره، أن يرفض في أي وقت من الأوقات أية وديعة في الحساب، دون إبداء الأسباب.
٦/١٣	يخضع هذا الحساب للقوانين والأحكام المعمول بها في سلطنة عمان. هذا وتخضع الحسابات بالعملة الأجنبية للمتطلبات النقدية المفروضة على البنك من البنك المركزي العماني، وأية إجراءات تحد من قبله بخصوص سحب البنك لاحتياطه الإيجاري.
<b>١٤</b>	<b>الحسابات الجارية</b>
١/١٤	يفوض العميل البنك تفويضا لا رجوع فيه بصرف جميع الشيكات والسحوبات المسحوبة من العميل على الحساب وبقيده قيمة هكذا شيكات أو سحوبات على الحساب.
٢/١٤	يوافق العميل ويلتزم بما يلي:
(أ)	أن يستخدم ويحافظ على دفتر الشيكات الصادر إليه من البنك فقط والتي تكون ممغنطة ويمكن فحصها وتسويتها ألياً عن طريق الحاسوب الآلي وتفي بمتطلبات البنك المركزي العماني ويتحمل العميل مسؤولية صرف أو رفض البنك شيكات محرره منه على أوراق/دفاتر غير صادره من البنك والتعويض والضرر الناتج عن ذلك، و يصرح و يوافق على أنه مسؤول وملتزم ومسؤولية والتزاما مطلقين عن أي سحب يتم بموجب أوراق شيكات الدفتر المذكور، و يعتبر مخطئاً في جميع الحالات الناشئة عن عدم المحافظة على دفتر الشيكات أو عن إساءة استعمال كل أو أي من أوراق الشيكات بما في ذلك التزوير سواء كانت إساءة الاستعمال قد تمت من قبل موظف أو موظفين لدى العميل أو من قبل أي شخص آخر ويتحمل العميل كافة تبعه الخطأ.
(ب)	أن يستعمل الشيكات ونماذج السحوبات المعتمدة من البنك والمسلمة إليه من قبل البنك فقط وذلك من أجل إجراء أية عمليات تتعلق بالحساب. وللبنك في أي وقت كان وبدون تبرير و بمحض اختياره وحده ودون تحمل أية مسؤولية مهما كانت نتيجة ذلك أن يرفض صرف كل أو أي من الشيكات والسحوبات والتعليمات الخطية الموقعة من العميل خلافا للنماذج المعتمدة . وفي حالة قيام البنك بصرف هكذا شيك أو سند سحب أو تعليمات خطية فلا يحق للعميل الاعتراض على هكذا إجراء ويتحمل العميل المسؤولية المطلقة فيما يتعلق بذلك.
(ت)	لا يقبل البنك أوامر وقف الدفع إلا في الحالات التالية: ضياع أو سرقة الشيك. إفلاس حامل الشيك. أوامر خاصة ومسببه من العميل بذلك.
	شريطة أن يوقع العميل «أمر وقف الدفع» على النماذج الذي يزوده به البنك مع ذكر السبب ويحق للبنك تجنيب/حجز قيمة الشيك من حساب الساحب وطلب إستيفاء البيانات والمستندات اللازمة والمطلوبه من البنك او امر وقف الدفع الصادر من الساحب
(ث)	أية بيانات أو معلومات إضافية غير إلزاميه على الشيك كبيان أن الشيك ضمان أو الشيك مقابل القيام بعمل أو الإمتناع عن عمل أو غيره تعتبر معلومات إضافية لا تؤثر على صرف الشيك للمستفيد إن شاء البنك ذلك ، ويحق للبنك اعادة الشيكات المكتوبه بقلم الرصاص.

ج) جميع الشيكات والسحوبات على الحساب تتم بنفس عملة الحساب. ويمكن للبنك بمحض اختياره أن يستلم ويحول القيمة المحصلة لأي شيك أو سند سحب بعملة غير عملة الحساب يتم إيداعه للتحويل في الحساب وذلك بالشروط التي يراها البنك مناسب.

ح) ان يرفض البنك تسليم العميل دفتر شيكات مالم تتوفر في العميل شروط معينه وعلى سبيل المثال وليس الحصر كحسن استخدام الشيكات ومضى مدة معينة من فتح الحساب وحد أدنى من النقود بالحساب وعدم وجود اسم العميل بالقائمة التحذيرية وأن لا يوقع بالبصمه وغيرها من الشروط التي يراها البنك مناسبة أو مطلوبه.

## ١٥ حسابات الودائع لأجل

١/١٥ عند فتح حساب وديعة لأجل يصدر البنك تأكيد يبين فيه مبلغ الوديعة ومدتها ومقدار الفائدة المدفوعة عليها.

٢/١٥ تدفع الفائدة الدائنة في تاريخ استحقاق الوديعة وذلك وفقا للتعليمات المحددة في طلب فتح الحساب ما لم يستلم البنك تعليمات من العميل خلاف ذلك قبل أسبوع على الأقل من تاريخ الاستحقاق. على أنه إذا لم يتم العميل بتبليغ البنك قبل أسبوع على عزمه عدم تجديد الوديعة، تجدد الوديعة لمدة أخرى مماثلة بسعر الفائدة الساري لدى البنك عندئذ لودائع مشابهة ودون الحاجة لإشعار العميل مسبقا بذلك.

٣/١٥ للبنك الحق المطلق والصلاحيه الكامله وفي أي وقت من الأوقات أن يرفض الإيداع في الحساب و/أو أن يحدد المبلغ المسموح بإيداعه في الحساب و/أو أن يعيد أية وديعة أو أي جزء منها.

٤/١٥ أن الإيداعات التي يتم إضافتها خلال مدة ربط الوديعة يتم الاحتفاظ بها في حساب غير خاضع للفائدة ويتم إضافتها فعلياً إلي حساب الوديعة بتاريخ استحقاق الوديعة إلا إذا وافق البنك على خلاف ذلك.

٥/١٥ لا يجوز وخلال مدة ربط الوديعة سحب الوديعة أو أي مبلغ من الحساب قبل تاريخ الإستحقاق وان العميل يوافق على انه إذا سمح البنك بالسحب من الحساب فإن ذلك يكون بمحض اختيار البنك ووفقا للشروط والأحكام الموضوعه من قبله وأن أي عملية سحب من الحساب لا يكون مسموحا بها إلا في حال استلام البنك في مكان عمله إشعارا خطيا من قبل العميل بهذا الخصوص قبل تاريخ استحقاق الوديعة بأسبوع على الأقل وعلى أن يدفع العميل إلي البنك مبلغ الغرامة الذي يجده البنك مناسباً وفقاً للظروف. كما يحق للبنك إغلاق هذا الحساب وإعادة الوديعة للعميل في أي وقت بمطلق حريته واختياره.

٦/١٥ في الحالة التي يتم فيها فتح الحساب بالعملة الأجنبية، فإنه لا يسمح بالسحب النقدي بالعملة الأجنبية من الحساب، ويكون البنك غير ملزماً في أي وقت من الأوقات أن يدفع للعميل رصيد الحساب أو أي جزء منه (بما في ذلك الفائدة المترتبة عليه) نقدا بالعملة الأجنبية، وعلى كل حال فإذا ما قرر البنك بمحض اختياره بناء على طلب العميل أن يسمح بالسحب النقدي بالعملة الأجنبية من الحساب، فإن العميل يتعهد تعهداً مطلقاً بدفع بدل خدمة مقابل ذلك بالمعدل الذي يحدده البنك بمحض اختياره خاضعاً بذلك لتعليمات البنك المركزي العماني، ويتوجب على العميل دفع نفقات التحويل والرسوم وبدل الخدمات وأية مصاريف أخرى مهما كان نوعها ما دامت متعلقة بالسحب النقدي بالعملة الأجنبية من الحساب وذلك فوراً وبناء على أول مطالبة من قبل البنك.

## ١٦ الحسابات غير المتحركة

١/١٦ للمحافظة على سلامة الحسابات التي لا تتحرك لمدة طويلة سيعتبر البنك الحساب خامدا إذا لم تجري عليه أي عمليات سحب أو إيداع خلال مدة ١٢ شهر. ويمكن إعادة تنشيط الحساب بناء على طلب العميل شخصياً وموافقة البنك. ولن يسمح بإجراء أي عمليات بين الفروع من الحسابات الخاملة.

٢/١٦ يوافق العميل أن للبنك الحق في تحصيل رسم خدمة بقيمة يحددها منفرداً على أي حساب يظل غير متحركاً لمدة تزيد عن ١٢ شهراً او وفقاً للبند ١/٩

## ١٧ الخدمات الالكترونيه والهاتفية والإنترنت

١/١٧ يقدم البنك عدة خدمات إلكترونيه منها على سبيل المثال وليس الحصر بطاقات إلكترونيه كبطاقة الفيزا والماستر والتسوق عبر الانترنت والذكيه للدفع المسبق وغيرها من البطاقات ، وخدمات الانترنت/ الشبكة العالميه للإتصالات والخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف الجوال من خلال موقع الربط

الالكتروني وخدمة الرسائل النصية و خدمات مركز الاتصال وتخضع تلك الخدمات الى شروط خاصة تتعلق بكل خدمه بالإضافة الى الشروط العامه الوارده بمواد وينود هذه الاتفاقية.

٢/١٧ ستظل جميع انواع البطاقات الإلكترونيه الصادره أو المستلمة من البنك ملكا للبنك في جميع الأوقات وغير قابلة للتحويل وللغير ويتقاضى البنك رسوم مقابل تقديم هذه الخدمة.

٣/١٧ يتعهد حامل البطاقة الإلكترونيه بقبول كافة القيود التي يتم اجراءؤها مقابل البطاقة كما يتعهد بصفته الشخصية أن يكون مسؤولاً عن استعمالها وتعويض البنك عن أية خسارة أو ضرر قد ينشأ نتيجة لاستعمال البطاقة الإلكترونيه أو رقمها الشخصي السري من غير المخول باستعمالها.

٤/١٧ يقر حامل البطاقة الإلكترونيه بأن يكون اصدار البطاقة والرقم السري الشخصي التابع لها على مسؤوليته الكاملة، ولن يتحمل البنك أية مسؤولية مهما كانت طبيعتها ازاء أية خسائر أو أضرار تنجم عن ذلك مهما كانت الأسباب الا اذا كان ذلك نتيجة تصرف أو خطأ من جانب البنك.

٥/١٧ يتعهد حامل البطاقة الإلكترونيه بعدم إفشاء الرقم السري الشخصي لاي شخص وتحت اي ظرف وأن يتخذ جميع وسائل الحذر الممكنة للحيلولة دون سرقة البطاقة أو فقدانها أو معرفة الرقم من قبل أي شخص، وفي حالة حدوث ذلك يتعهد بإخطار البنك كتابيا فوراً بذلك ودون أدنى مسؤوليه تجاه البنك. وإذا فقد البطاقة بعد ساعات العمل الرسمية يجب ابلاغ فورا مركز خدمات الاتصال بالبنك رقم (٠٠٩٦٨٢٤٧٥٤٤٤٤) على ان يتم الابلاغ الكتابي خلال ٢٤ ساعة من الاتصال الهاتفي على عنوان البنك المبين في هذه الاتفاقية ما لم تكن البطاقة من نوع البطاقه الإلكترونيه الذكية smart card حيث يتطلب ٧ أيام عمل لوقف البطاقة الإلكترونيه الذكيه ولن يتحمل البنك مسؤولية أية سحبات تتم على البطاقة الإلكترونيه الذكية smart card خلال تلك الفترة.

٦/١٧ يتعهد حامل البطاقة الإلكترونيه بتسليم البطاقة للبنك عند الطلب وللبنك مطلق الحرية في تعليق أو إلغاء أو إيقاف استعمالها وكذلك رفض استبدالها أو إعادة اصدارها أو طلب إسترجاعها حسب ما يراه مناسباً وبدون اشعار أو إبداء اي سبب، وفي حالة رفض العميل يجوز للبنك تجميد الحساب مؤقتاً حتى إستلام البطاقة.

٧/١٧ يفوض حامل البطاقة الإلكترونيه البنك تفويضا مطلقاً لارجعة فيه وذو أثر فوري بأن يخصم من حسابه كافة قيمة السحوبات/النفقات/المشتريات/الحوالات وغيرها التي يقوم بها بين حين وآخر وتحويلها إلى الحسابات المتعلقة بها ودون أي تفويض كتابي آخر منه بذلك غير هذه الاتفاقية ، ويقر حامل البطاقة بأن سجلات البنك بشأن هذه المعاملات أو القیود المحاسبية نهائية وملزمة في جميع الأحوال وان حصل على مبالغ اضافيه من ماكينة الصراف الآلي يتوجب عليه ردها للبنك او تقييد على حسابه حسب ما يراه البنك مناسباً

٨/١٧ يتعهد حامل البطاقة الإلكترونيه بعدم تجاوز المبالغ المودعة في حسابه لدى البنك أو تجاوز السقف المحدد له بالسحب على المكشوف حسبما هو متفق عليه مع البنك خلال فترة استعمال البطاقة. كما يجوز للبنك تسوية إلتزامات حامل البطاقة بموجب هذه الاتفاقية من اي حساب لحامل البطاقة لدى البنك.

٩/١٧ مع مراعاة أحكام البند (٧/١٧) يتعهد حامل البطاقة بأن يسدد للبنك أية مبالغ إضافية سواء ناتجة عن تجاوز حسابه للمبالغ المودعة أو السقف المحدد له أو المتفق عليه أو تجاوز حدود التسهيلات على المكشوف الذي سمح له به من قبل البنك مع الفوائد المترتبة عن الكشف مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة إن وجدت.

١٠/١٧ يتعهد حامل البطاقة الإلكترونيه بتحمل جميع النفقات والمصاريف والرسوم المتعلقة باستخدام أو استبدال او تجديد البطاقة التي قد تحدث بين الحين والآخر .

١١/١٧ يوافق حامل البطاقة الإلكترونيه على أن يبقي في جميع الأوقات الرصيد الكافي طبقاً لما يقتضي البنك إبقاؤه في الحساب وتقديم الضمانات المطلوبة مسبقاً وما يصدره البنك بهذا الشأن من حين لأخر لاحقاً. وفي حالة عدم الإيفاء بذلك أو في حالة وفاة العميل أو فقدان الاهلية أو إغلاق حسابه فإن البنك قد يتقاضى رسوم خدمات أو يطلب استعادة البطاقة من أجل إلغائها أو يتم إلغائها تلقائياً بقرار البنك المنفرد.

١٢/١٧ يقر حامل البطاقة الإلكترونيه بان اية خدمات اضافيه يقدمها البنك بطريقة مباشرة أو من خلال استعمال أية بطاقه الكترونيه من بطاقات البنك لتسديد فواتير الكهرباء والمياه والهاتف أو غيرها تخضع لوجود

مبلغ/رصيد في حسابه/حساباته لدى البنك ولا يعد البنك مسئولاً عن أي كشف بحسابه أو خساره أو ضرر قد تحدث نتيجة لتقديم مثل هذه الخدمات ولأي سبب كان.

١٣/١٧ يقر حامل البطاقة الالكترونية بعلمه بأن بعض هذه البطاقات يتم استخدامها فقط لدى المتاجر التي يوجد اتفاق بينها وبين البنك بقبول البطاقة، ويعتبر البنك غير مسئول عن أي خسائر أو أضرار تنتج عن عدم قبول هذه المتاجر لهذه البطاقة.

١٤/١٧ يقر حامل البطاقة الالكترونية بأن البنك والمتجر لا يتحملان أية مسؤولية مهما كانت إذا لم يتمكن المتجر من إتمام أي عملية بواسطة برنامج البطاقة ، كما أنه لا يحق لحامل البطاقة الطلب من المتجر القيام بأي استفسار من البنك فيما يتعلق بأية معلومات عن حسابه لدى البنك.

١٥/١٧ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن البضاعة التي يشتريها حامل البطاقة الالكترونية باستخدام البطاقة وعليه تسديد قيمة المشتريات والعمليات المترتبة عليه.

١٦/١٧ يوافق حامل البطاقة الالكترونية على قيام البنك بين حين وآخر وحسب ما يراه مناسباً بتعديل شروط هذه الاتفاقية ويتعهد بالتقيد بها بمجرد إشعاره بالبريد او بالصف اليومية او بالوسائط او بالوسائل الالكترونية او بموقع البنك الالكتروني

١٧/١٧ يتم استخدام البطاقة الالكترونية والرقم السري على ماكينات السحب الآلي المتصلة بشبكة مقبولة من البنك. ويمكن استخدام البطاقة لإتمام عمليات السحب أو الشراء في المتاجر التي يوجد بها ماكينة نقاط البيع التابعة لبنك عمان العربي.

١٨/١٧ لن يكون البنك مسئولاً تجاه حامل البطاقة الالكترونية أو أي طرف ثالث في حالة:

أ أن البطاقة لم يتم قبولها من قبل التاجر.

ب فشل البنك في تقديم خدماته نتيجة الأعطال الفنية في أجهزة الكمبيوتر أو نظام الإتصالات أو تلف/عطل في البطاقة أو ماكينة الصراف الآلي أو عدم وجود مبالغ كافية في تلك الماكينات أو أي ظروف خارجة عن إرادة البنك أو قوة قاهره او حادث فجائي او ظرف طارئ.

١٩/١٧ استخدام بطاقة الخصم او الائتمان

أ) يجب التوقيع على البطاقة من قبل حاملها فور استلامه لها ، كما يجب استعمال البطاقة من قبل حاملها فقط وفي حدود الرصيد المتوفر في الحساب او سقف الائتمان المسموح به وخلال فترة صلاحية البطاقة

ب) جميع البطاقات تبقى ملكا للبنك ويجب اعادتها الى البنك عند الطلب . ويجوز للبنك وفي أي وقت وبدون اشعار وبقراره المنفرد أن يقوم بالغاء أو تعليق استخدام أو رفض اعادة اصدار أو تجديد أو استبدال البطاقة .

ت) استخدام حامل البطاقة للبطاقة يخول البنك ان يخصم من حساب البطاقة :

- مبلغ معاملة البطاقة والفوائد ،
- جميع رسوم البطاقة السارية عند استحقاق او نشوء مثل هذه الرسوم ،
- أي رسوم في حالة تحويل العملة ،
- جميع المعاملات حتى ولو تجاوزت هذه المعاملات الحد الائتماني ،
- أي تكاليف أخرى قد تترتب على حامل البطاقة خلال استخدام البطاقة

٢٠/١٧ البطاقات الاضافية

بناء على طلب حامل البطاقة الرئيسي ، فإنه يجوز للبنك بقراره المنفرد أن يصدر بطاقة أو بطاقات اضافية ويكون حامل البطاقة الرئيسي مسؤولاً ومسئولة كاملة عن سداد قيمة أو قيم العمليات التي تتم عن طريق استخدام البطاقة أو البطاقات الاضافية ويكون للبنك الحق في تطبيق جميع الشروط والأحكام والضوابط المبينة على حامل أو حاملي البطاقات الإضافية وتكون مسؤولية حامل البطاقة الرئيسي منفردة تضامنية مع حامل البطاقة الاضافية .

يقوم البنك بالاحتفاظ بحساب أو حسابات بطاقة لحامل البطاقة الرئيسي - وذلك من أجل قيد المبالغ الناتجة عن استخدام البطاقة على حساب حامل البطاقة الرئيسي . بالإضافة الى الفوائد والرسوم وأي مصروفات أخرى ، كما يقوم البنك كذلك بقيد المبالغ المدفوعة بواسطة حامل البطاقة والمبالغ المستلمة منه . وفي الشهر الأول لاصدار البطاقة أو عند تجديدها يقوم البنك بتحصيل رسوم اصدار أو تجديد سنوية غير قابلة للرد يحددها البنك ويقوم البنك بخصم رسوم الاصدار أو التجديد من حساب حامل البطاقة . للبنك الاختيار المطلق في اعطاء حامل البطاقة فترة سماح بدون احتساب الفائدة اعتبارا من تاريخ قيد كل عملية وحتى تاريخ استحقاق المبلغ الخاص بالمعاملة التي تتم باستخدام البطاقة . سيقوم البنك بإرسال كشف حساب شهري لحامل البطاقة بالبريد العادي على عنوانه المبين في نموذج الطلب أو الى أي عنوان آخر يقدمه حامل البطاقة الى البنك لاحقا . سيقوم البنك بتحصيل المبلغ المستحق على العميل - خصما من حساب حامل البطاقة الرئيسي لدى البنك في تاريخ بيان الحساب . وفي حالة عدم استلام البنك للمبلغ المستحق كاملا أو إذا لم يستلم البنك المبلغ الأدنى الذي يمكن استنزاه من الرصيد المستحق على حساب البطاقة في أو قبل تاريخ الاستحقاق ، فان للبنك الحق الكامل في احتساب رسوم تأخير على حامل البطاقة . وتحتسب الرسوم على أساس أسعار الفائدة السائدة التي يتقاضها البنك والتي قد تتغير من وقت لآخر حسبما يحدده البنك وذلك بناء على اختياره المطلق ، علما بأن عدم استلام كشف الحساب لا يشكل ذريعة لعدم الاحتفاظ برصيد كاف في الحساب لتسديد مديونية البطاقة في التاريخ المحدد كما انه لا يوفر مبررا مقبولا للاعفاء من رسوم غرامة التأخير والفوائد . ويحق للبنك اضافة رسوم اضافية على أي مبالغ تزيد عن السقف الائتماني المحدد للبطاقة .

## ٢٢/١٧ السلفيات النقدية على البطاقة

قد يقيد على حساب البطاقة رسم خدمة على أي مبلغ نقدي يخصص على حساب البطاقة بنسبة يحددها البنك من حين لآخر بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي

## ٢٣/١٧ تجديد البطاقة

يقوم البنك بناء على رغبته بتجديد البطاقة تلقائيا قبل شهر واحد من تاريخ انتهائها . وتتم اضافة رسم التجديد الى القسط الشهري او قيدها مباشرة على حساب العميل . وفي حالة عدم رغبة العميل في تجديد البطاقة فانه يتوجب عليه اشعار البنك بذلك قبل شهرين على الأقل من موعد انتهائها .

## ٢٤/١٧ فقدان البطاقة والمسؤولية عن ذلك

(أ) في حال فقدان او سرقة البطاقة ، فإنه يتوجب على حاملها أن يقوم فوراً بإبلاغ مركز خدمات الاتصال رقم (٠٠٩٦٨٢٤٧٥٤٤٤٤) كما يجب تأكيد هذا البلاغ خطياً بعد ذلك ، حتى استلام البنك للبلاغ الخطي عن فقدان أو سرقة البطاقة فان حامل البطاقة الرئيسي يكون مسؤولاً عن كافة المعاملات التي تتم بواسطة استخدام البطاقة.

(ب) يتعهد حامل البطاقة أيضاً بتزويد البنك بجميع المعلومات اللازمة والتي تبين كيفية فقدان أو سوء استعمال البطاقة مدعماً بتقرير مركز الشرطة المختص - كما يتعهد أيضاً بمساعدة البنك في اتخاذ الخطوات الضرورية لاستعادة البطاقة

## ٢٥/١٧ الغاء الحق في استخدام البطاقة

(أ) يجوز للبنك في أي وقت وبدون اشعار وبدون ابداء الأسباب القيام بالغاء أو تعليق حق استخدام البطاقة دون أن يؤثر ذلك بأي حال من الاحوال على التزامات حامل البطاقة نحو البنك .

(ب) يجوز لحامل البطاقة الرئيسي في أي وقت وبموجب اشعار خطي يرسله للبنك بالغاء اتفاقية استعمال البطاقة أو الغاء استخدامها من قبل الحامل الاضافي للبطاقة . الا أن الغاء استخدام البطاقة لا يعتبر ساري المفعول الا بعد استلام البنك للبطاقات المطلوب الغاؤها . وفي حالة حصول البنك على ضمان عند اصدار البطاقة فانه يحق له أن يحتفظ بهذا الضمان لمدة لا تقل عن ( ١٨٠ ) يوماً بعد الغاء البطاقة واعادتها الى البنك سواء الغيت البطاقة من قبل حاملها أو البنك لحين تمام السداد

٢٦/١٧ يجب ان لا تستخدم البطاقة لأي غرض غير قانوني بما في ذلك شراء البضائع أو الخدمات الممنوعة بموجب القانون المحلي المطبق في دوائر اختصاص السلطة القضائية حيث تستخدم البطاقة أو حيث يقطن حامل البطاقة او بسلطنة عمان

- ١٧/٢٧ لن يتحمل البنك اية مسؤولية اذا لم يتمكن العميل من الوفاء بالتزاماته ( سواء بشكل مباشر او غير مباشر ) نتيجة لتعطل احدى الماكينات او نظام معالجة البيانات او نظام التحويل او أي سبب اخر خارج عن إدارة البنك او وكلائه
- ٢٨/١٧ أن البيانات والمعلومات وكافة محتويات الصفحات الالكترونية والموقع الالكتروني للبنك على شبكة (الاتصالات العالمية/الانترنت ) معروضه كما هي ومن الممكن أن تخضع للتغيير والتعديل بشكل مستمر وبدون سابق إنذار وأن يكون هنالك تأخير أو حذف أو خلل أو إنقطاع أو فيروس أو عدم دقة أو مغلقه أو تعدى عليها لذا فإن البنك لا يضمن دقة وصحة محتوياتها كما لا يضمن كون هذه البيانات والمعلومات صالحة لغايات تجاريه أو ملائمتها لهدف معين ولايتحمل أية مسؤولية أو ضمان أو خسارة أو ضرر من جراء استخدام الموقع أو اعتماد على البيانات أو المعلومات الواردة فيه و/أو الروابط المتوفرة على الموقع ، من الممكن أن تتضمن صفحات الموقع إعلانات ومعلومات متصله بخدمات أخرى لطرف ثالث مما يعرضونه من خدمات أو سلو لذا لا يتحمل البنك أي مسؤوليه ولا يقبل أي التزام ينشأ بهذا الخصوص نتيجة للدخول في هذه المواقع.
- ٢٩/١٧ يوافق العميل على أن الدخول على المواقع الالكترونية غير آمن ويعتمد الولوج أوالدخول بالنظام على هوية الدخول وكلمة المرور ليكونا معاً توقيعاً وبالرغم من برامج وطرق الحماية الالكترونية إلا أن الرسائل والمعاملات الالكترونية وأجهزة الحاسب الآلي أوالموقع على الانترنت أوالشبكة قد تتعرض للتعدي أوالإختراق أوالاعتراض أوالدخول غير المصرح أوغير المشروع ويتوجب على العميل الحرص وإبلاغ البنك فوراً في مثل هذه الحالات ، والاحتفاظ بسرية كلمة المرور وهوية الدخول في جميع الاوقات ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي أضرار أوخسائر يتعرض لها العميل نتيجة للإهمال أوالدخول الخطأ أوالدخول غير المصرح به أوغير المشروع من قبل أي طرف ثالث.
- ٣٠/١٧ إن خدمة مركز الاتصال بالبنك تخضع لشروط وبنود ورسوم خاصة لاستخدام خدمه وقد تكون غير وارده بهذا العقد ويتعهد العميل بالحفاظ على رقم التعريف الخاص به ورقم تعريف الهاتف الشخصي (T-Pin) كتوقيه ورقم سري ويحظر إستخدامه من الغير ويتحمل العميل مسؤولية كافة العمليات والتحويلات المتعلقة بالحساب ويحق للبنك عدم إجراء أية تحويلات أوإفادته بأية بيانات عبر الهاتف إذا كان لديه شك أوإعتقاد بأن الاتصال غير سليم أوغير أصيل أوغير واضح أوغامض ويخضع ذلك لتقدير وعقيدة البنك المنفردة والمطلقة .
- ٣١/١٧ يتعهد العميل بوجود رصيد أو إثتمان سابق وكاف لدعم وتغطية التحويلات التي تتم عبر الهاتف ويجوز للبنك وفقاً لقراره المنفرد بالسماح في السحب على المكشوف وتخضع هذه السحوبات للشروط الخاصه بالبند ٨ من هذه الاتفاقية .
- ٣٢/١٧ يوافق العميل على أن البنك قد يسجل المكالمات الهاتفية الصادره والوارده للبنك وأن التسجيلات الهاتفية و البيانات المخرجه والمنجزه بواسطة الوسائل الالكترونيه والمعلومات والبيانات التي تحتويها من نظام مدعوم بالحاسب الآلي دليلاً كاملاً وملزماً للعميل لأي إجراء ولكل الأغراض وأمام كافة الجهات المعنيه والقضائيه .
- ٣٣/١٧ يجوز للبنك التعاقد وإجراء المعاملات المصرفية مع العميل بواسطة الوسائط أو الرسائل الإلكترونيه او التوقيع الالكتروني وتحدد فترة الإخطار أو الإشعار وألية إقرار المرسل إليه بالتسليم بتلك الرسائل وفقاً لقانون المعاملات الإلكترونيه النافذ بسلطنة عمان.
- ٣٤/١٧ يتوجب على العميل إشعار البنك كتابياً قبل سبعة أيام عمل في حالة طلب إلغاء الخدمه ولن يسري الاشعار الا بعد مضي هذه المده .
- ١٧/٣٥ الخدمات المصرفية عبر الانترنت
- (١) يجوز للبنك أن يتيح الخدمات المصرفية عبر الانترنت للعملاء الذين يختارهم حسبما يتراءى للبنك وحده. لا يشكل هذا التسجيل او الإقرار من قبل البنك قبولاً من جانب البنك لطلب الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت المقدم من العميل.



(ب) يقوم البنك بتقديم هذه الخدمات بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

- ١ ملخص الحساب
- ٢ الاستعلام عن الحساب
- ٣ طلب دفتر شيكات
- ٤ طلب أمر دفع
- ٥ طلب شهادة رصيد
- ٦ أمر رصيد
- ٧ طلب كشف حساب
- ٨ التحويل من حساب إلى حساب (ضمن الحساب الخاص بالعميل)
- ٩ طلب تحويل مالي
- ١٠ تسديد فواتير الخدمات (الخطوط الثابتة، الهاتف النقال عمان موبايل/ أريجو، الانترنت والكهرباء والماء)
- ١١ الشحن/إعادة الشحن من عمان موبايل/ أريجو.
- ١٢ اسعار العملات الأجنبية
- ١٣ طلب وديعة ثابتة
- ١٤ طلب تنشيط بطاقة الصراف الآلي/البطاقة الذكية / بطاقة فيزا
- ١٥ التسجيل (خدمات المعاملات المصرفية عبر الانترنت من خلال الرسائل النصية القصيرة عبر الانترنت)
- ١٦ خدمات صندوق البريد لكل ما سبق ذكره

(ت) لا يقبل البنك التعليمات الصادرة من العميل إلا اذا تم استخدام رموز الأمان الصحيحة من قبل العميل والالتزام بإجراءات الأمان للخدمات.

(ث) في حال استخدام الحسابات مشتركة أو حسابات الشركات، سوف يتم إعطاء اسم مستخدم وكلمة مرور منفصلين لكل مستخدم (إذا لزم الأمر)

(ج) يجب المحافظة على الحد الأدنى للرصيد فى جميع الحسابات وفقا لما يحدده البنك من وقت لآخر وقت لآخر، وسيتم فرض جزاءات في حال نقص الرصيد عن الحد الأدنى. يحتفظ البنك بحقه فى سحب الخدمة المصرفية عبر الانترنت دون سابق إشعار للعميل في حال عدم محافظة العميل على الحد الأدنى من المبلغ المطلوب. لا يمنح استخدام هذه الخدمة أي حق للعميل بالسحب على المكشوف من حسابه الا بموافقة كتابية مسبقة من البنك. يحتفظ البنك بالحق فى فرض رسوم خدمة لأي من الخدمات المقدمة والتي سيتم نشرها على موقع البنك على شبكة الانترنت وكذلك اية تغييرات أو تعديلات قد تطرأ على الرسوم المذكورة.

(ح) يكون البنك مفوضا تفويضا لا رجعة فيه من جانب العميل بقبول والتصرف وفق التعليمات الصادرة إليه من العميل حيثما يتبين أن رموز الأمان قد تم استخدامها على النحو الصحيح، بما فى ذلك أن يقيد لحساب أو يخصم منه كافة المعاملات المتعلقة بالتعليمات المذكورة أو أن يقوم بتقديم بأي خدمة مطلوبة دون أي تفويض إضافي من العميل. يوافق العميل بموجب هذه الوثيقة على تفويض البنك وتحصينه ضد أي امتثال من قبله لأي تعليمات من العميل والتي يبدو للبنك أنها قد صدرت إليه من العميل.

(خ) إن المخرجات المطبوعة التي يستخرجها المستخدم وقت قيامه باستخدام الخدمة المصرفية عبر الانترنت هى سجل لعملية الدخول إلى الانترنت ولا ينبغى أن تفسر على أنها سجل للمعاملات يخص

البنك. . يكون سجل المعاملات الخاص بالبنك والمحفوظ عن طريق أنظمة الكمبيوتر أو غيرها مقبولا باعتباره بآياً وملزماً ما لم يتم إشعار البنك بأي تناقض فيه خلال ١٠ أيام من تاريخ استلام هذا السجل من قبل العميل.

(د) تعتبر السجلات التي يحتفظ بها البنك فيما يخص أي تعليمات تصدر إليه من قبل العميل بموجب الخدمة بمثابة دليل قاطع على تعليمات العميل والوقت الذي صدرت فيه تلك التعليمات، إلا في حالة وجود خطأ بين.

(ذ) يكون المستخدم مسئولاً عن دقة جميع المعلومات المقدمة إلى البنك من خلال استخدام هذه الخدمة وأي وسيلة أخرى مثل البريد الإلكتروني أو الرسائل الخطية، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية قد تترتب نتيجة للمعلومات الخاطئة التي يقدمها المستخدم. إذا اكتشف العميل أي خطأ وجب عليه إبلاغ البنك فوراً بذلك.

(ر) يكون للبنك الحق في إجراء المقاصة والحجز على أي من حسابات العميل المرتبطة، سواء كانت تلك الحسابات مشتركة أو منفردة، فيما يتعلق بأي من المستحقات غير المسددة والمترتبة على الخدمة أو على أي أسباب أخرى.

(ز) سوف تكون الخدمة متاحة لجميع حسابات العميل، حالياً أو في المستقبل، وعندما تكون الخدمة مرتبطة بحساب مفتوح لدى البنك باسمين أو أكثر فمن المسلم به، بغض النظر عما إذا كان الحساب مشتركاً أو منفرداً، أنه سيتم إتاحة هذه الخدمة للاستعمال من قبل عميل واحد يتصرف بمفرده.

(س) يقدر العميل بأنه إذا كان إرسال الرسالة غير ناجح لأي سبب أي كان، لن يكون البنك مسئولاً عن إعادة إرسال أي بيانات حتى تاريخ الاستحقاق التالي وبحسب التردد الذي تم التعاقد عليه. في حال فقدان أو سرقة جهاز العميل، أو في حال تغيير أو قطع الخدمة عن رقم الهاتف النقال الخاص بالعميل، يلتزم العميل باخطار البنك فوراً وتعويضه عن جميع الخسائر والأضرار الناجمة عن تأخر العميل أو إخفاقه في إعطاء هذا الاخطار للبنك.

(ش) عندما يتم إتاحة تحويل الاموال المتاحة من خلال الخدمات المصرفية عبر الانترنت ، لا يجوز للمستخدم أن يحاول استخدام خدمة تحويل الأموال دون توافر الاموال الكافية في حسابه/حساباته ذات الصلة أو دون وجود ترتيب مسبق ومكتوب مع البنك بشأن منح تسهيلات السحب على المكشوف، حيث يحتفظ البنك بحقه في منح العميل تسهيلات السحب على المكشوف وإضافة معدل فائدة مقداره ٩٪ و/أو حسب لوائح وأنظمة البنك المركزي. يسعى البنك الى تنفيذ معاملة تحويل الاموال من خلال الخدمات المصرفية عبر الانترنت شريطة وجود أموال كافية في حساب (حسابات) المستخدم. لن يكون البنك مسئولاً عن اي عقوبات أو أضرار ناجمة عن التقصير أو التأخير من جانبه في تنفيذ جميع أو أي من عمليات تحويل الاموال، أو غيرها من المعاملات التي تصدر بها تعليمات من قبل المستخدم، نتيجة لظروف خارجة عن السيطرة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فشل البرامج أو الاجهزة أو النظم التشغيلية، أو الفشل أو التأخير في شبكات الطرف الثالث، أو أي مقتضيات قانونية. إن استلام المستخدم إقراراً من البنك مفاده قيام البنك بإكمال تنفيذ المعاملات التي صدرت إليه تعليمات بها من المستخدم يعتبر بمثابة دليل إثبات على تنفيذ هذه التعليمات. ومع ذلك، لا يحق للمستخدم أن يفترض تنفيذ تعليماته الى حين استلامه إقراراً بهذا الخصوص من البنك، وذلك على الرغم من أنه ربما يكون البنك قد قام سلفاً بتنفيذ هذه التعليمات .

(ص) يتعهد المستخدم بدون شروط بأن يكون لديه كلمة مرور للخدمات المصرفية عبر الانترنت والتأكد من الحفاظ على سريتها واتخاذ كافة الاحتياطات الضرورية للحيلولة دون دخول أي شخص غير مصرح به الى الانترنت أثناء دخول المستخدم للخدمات المصرفية عبر الانترنت كما تعتبر جميع التبليغات/التعليمات الالكترونية الصادرة من المستخدم التي يتم التحقق من صحتها من خلال رمز التعريف الشخصي أو كلمة (كلمات) المرور صحيحة وحقيقية، ويوافق المستخدم على أن هذه التبليغات/التعليمات الالكترونية سيكون لها ذات الأثر القانوني كما لو أنها تعليمات ورقية مكتوبة وموقعة. إذا نسي المستخدم كلمة (كلمات) المرور الخاصة بالخدمات المصرفية عبر الانترنت، جاز له ان يطلب اصدار كلمة مرور جديدة بالكتابة الى البنك ولا يفسر هذا على أنه بداية لعقد جديد.

(ض) يوافق المستخدم ويقدر بأنه لا يجوز باي حال اعتبار البنك مسئولاً أو ملزماً في حال تكبد المستخدم لأية خسارة بسبب المعلومات التي يفصح عنها البنك فيما يتعلق بحساب/حسابات المستخدم أو بسبب قيام البنك بتنفيذ تعليمات المستخدم من خلال الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الانترنت، وعلى

المستخدم تعويض البنك بالكامل وإبراء ذمته في هذا الصدد. يجب أن يحافظ المستخدم على سرية كافة المعلومات ذات الطابع السري ويضمن عدم الكشف عنها إلى أي شخص طواعية أو بالصدفة أو بطريق الخطأ، حتى إلى موظفي البنك، بما في ذلك موظفي مركز الاتصال الخاص بالبنك. ولا يتحمل البنك أية مسؤولية نيابة عن المستخدم في هذا الصدد. كما يوافق المستخدم على أنه يجوز للبنك استخدام معلوماته الشخصية المخزنة في الكمبيوتر فيما يتعلق بالخدمات الأخرى وأيضا في التحليل الاحصائي والتصنيف الائتماني. كما أن المستخدم يأذن للبنك بأن يفصح، مع الالتزام بقواعد السرية، لمؤسسات أخرى عن معلوماته الشخصية على النحو الضروري المعقول لأسباب تشمل على سبيل المثال لا الحصر أغراض منو الاحتيايل أو التصنيف الائتماني من قبل وكالات معترف بها للتصنيف الائتماني أو الامتثال لأي أمر قانوني أو المشاركة في أية شبكة اتصالات أو مقاصة الكترونية.

(ط) يفوض المستخدم البنك تفويضا غير قابل للإبطال وبدون قيد أو شرط بالدخول الى جميع حساباته لتنفيذ المعاملات المصرفية أو غيرها من المعاملات التي يقوم بها المستخدم من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت. لا يتم تنفيذ تعليمات المستخدم فقط إلا بعد التحقق من صحتها ونسبتها إلى المستخدم وفقا لأحكام البند (ع) أعلاه، ولا يكون البنك ملزما بالتحقق من صحة أية معاملة يتم استلامها من المستخدم عدا عن طريق هذه الوسيلة للتحقق. ان المخرجات المطبوعة او المقروءة والناجمة من الفاكس/البريد الالكتروني ان وجدت، والتي يتم استقبالها من قبل المستخدم عند تشغيل الخدمة المصرفية عبر الانترنت مجرد سجل تشغيل الكمبيوتر بواسطة المستخدم. لا يجوز تاويله على ان البنك سجل المعاملة الابقاء على اجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، ولا تكون مقبولة باعتبارها ادلة قاطعة او ملزمة لجميع الاغراض. ان سجلات معاملات البنك الداخلية الناشئة عن استخدام الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت من قبل المستخدم، بما في ذلك تسجيل وقت المعاملة، دليل قاطع على صحة ودقة المعاملات.

(ظ) يكون المستخدم مسئولا عن صحة المعلومات المقدمة للبنك لاستخدام الخدمة المصرفية عبر الانترنت. لا يقبل البنك أية مسؤولية عن التبعات الناشئة عن المعلومات الخاطئة التي يقدمها المستخدم. ويجب على المستخدم إذا لاحظ أي خطأ في المعلومات المقدمة إلى البنك سواء في استمارة طلب التقديم أو في أية رسالة أخرى، أو في قيد مبلغ المعاملة المطلوبة من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت أن يخطر البنك فورا وخطيا بذلك وسوف يتولى البنك بذل الجهود المعقولة من أجل تصحيح الخطأ، حيثما أمكن، ودون اخطار مسبق للمستخدم.

(ع) مسؤولية المستخدم: سوف يكون المستخدم مسئولا عن جميع عمليات التحويل ومدفوعات الفواتير التي يفوض البنك بالقيام بها باستخدام الخدمة، وينبغي عليه فحص حساباته بصورة منتظمة وإخطار البنك فورا إذا اعتقد أن أي من حساباته قد تم الوصول إليها أو أنه قد تم الحصول على أو استعمال رمز التعريف الشخصي الخاص به/ كلمة (كلمات) المرور الخاصة به من قبل الغير.

(غ) مسؤولية البنك: يجب على البنك، أو أي شخص ثالث يتصرف بوصفه وكيلًا للبنك، بذل العناية المعقولة لاستكمال تحويلات الاموال سداد مدفوعات الفواتير من الحساب الشخصي/ الحسابات الشخصية للمستخدم في الميعاد المحدد وفقا لتعليمات المستخدم التي يتم إدخالها وإرسالها على النحو الصحيح. ومع ذلك لا تقع المسؤولية على البنك ولا على وكلاء البنك لعدة أسباب منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

١ إذا كان المستخدم لا يملك في حسابه ما يكفي من المال لاتمام المعاملة من الحساب، او اذا تم اغلاق هذا الحساب او كان في وضع التعليق؛

٢ إذا لم يكن المستخدم قد اتبع على نحو صحيح إرشادات البرامج أو خدمة دفع الفواتير حول كيفية إجراء التحويل أو سداد الفواتير؛

٣ إذا لم يقدم المستخدم باعطاء تعليمات كاملة وصحيحة وصالحة حالية بحيث يمكن إجراء التحويل أو تسديد الفواتير؛

٤ إذا تم دفع الفواتير في الوقت المناسب ولكن مع ذلك لم يقدم المدفوع له بقيد المبلغ في فور استلامه؛

٥ إذا كانت السحوبات من أية حسابات مقبولة قد تم حظرها بمرجب قرار من المحكمة أو إجراء قانوني آخر؛

٦ إذا كان البنك أو وكيله لديه أسباب معقولة للاعتقاد ان المعاملة قد تكون غير مصرح بها وبناء عليه تكون المعاملة غير صحيحة.

(ف) لا يكون البنك مسئولاً عن أية معاملات غير مصرح بها أو غير القانونية تتم من خلال استخدام الخدمة المصرفية عبر الانترنت ويقبل المستخدم بموجبه تعويض البنك بالكامل وإبراء ذمته من أي إجراء أو دعوى أو إجراءات قضائية مقامة ضده أو أية خسارة أو أضرار أو تكاليف يتكبدها نتيجة لذلك. ولا يعتبر البنك مسئولاً على أي نحو تجاه المستخدم إذا لم يكن الوصول إلى الخدمة المصرفية عبر الانترنت متاحاً على النحو المطلوب لأسباب منها، على سبيل المثال لا الحصر، الكوارث الطبيعية والقيود القانونية والأعطال في شبكة الاتصالات أو تعطل شبكة الخدمات أو الإمداد الكهربائي أو المعدات أو القضاء والقدر أو بسبب يعود إلى الحكومة أو أي سبب آخر خارج عن سيطرة البنك. ولا يعتبر البنك مسئولاً بأي حال من الأحوال عن أية أضرار أيا كانت، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة أو عرضية أو تبعية بصرف النظر عما إذا كانت المطالبة بشأنها تسند إلى خسارة الإيراد أو تعطل الأعمال أو أية خسارة من أي نوع أو أيا كانت طبيعتها وسواء تكبدها المستخدم أم أي شخص آخر. يتحمل المستخدم المسؤولية عن الاستخدام غير المشروع وغير المناسب للخدمة المصرفية عبر الانترنت ويكون مسئولاً عن دفع التكاليف المالية التي يقررها البنك و/ أو سوف يؤدي ذلك إلى تعليق العمليات من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت. كذلك لا يكون البنك مسئولاً عن توافر أو محتوى معلومات طرف ثالث آخر أو عن المنتجات أو الخدمات التي قد تكون مرتبطة أو معروضة على موقع البنك للخدمات المصرفية. تكون استخدامات راوبط مواقع الانترنت الأخرى على مسؤولية المستخدم، ولا يقوم البنك بأي شكل الأشكال بالتحقق من، أو رصد، أو المصادقة على المحتوى والدقة و الآراء المعبر عنها والروابط الأخرى التي توفرها هذه المواقع. لا يقدم البنك أية ضمانات، كما يخلي مسئوليته صراحة عن كل الضمانات من أي نوع سواء كانت صريحة أو ضمنية ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر الضمانات المتعلقة بقابلية التسويق والملائمة لغرض معين وحق الملكية أو عدم التعدي فيما يخص معلومات أو خدمات أو منتجات أي طرف ثالث قد يتم إتاحتها أو الإعلان عنها أو بيعها عن طريق موقع بنك عمان العربي للخدمات المصرفية عبر الانترنت. لا يقدم البنك أية ضمانات أو إقرارات، كما لا يصادق على دقة أو اكتمال أو استثمارية أو موثوقية أية نصيحة أو رأي أو إفادة من أي طرف ثالث أو غير ذلك من المواد أو البيانات التي يتم عرضها أو تحميلها أو توزيعها من خلال موقع البنك للخدمات المصرفية عبر الانترنت أو تكون متاحة من خلال الروابط على ذلك.

(ق) مقابل قيام البنك بتوفير الخدمة المصرفية عبر الانترنت للمستخدم، يلتزم المستخدم بتعويض وإبراء ذمة البنك وأعضاء مجلس إدارته ومسئوليه وموظفيه ومنتسبيه، على أساس التعويض الكامل، ضد كافة الخسائر والمصروفات التي قد يتكبدها، أو من المحتمل أن يتكبدها، البنك في تنفيذ تعليمات المستخدم وفي مقابل كل الإجراءات والمطالبات والتكاليف والمصروفات التي تنشأ جراء توفير أي خدمة من خلال العمليات المصرفية عبر الانترنت أو أي إجراء يتخذه أو يففل عن اتخاذه البنك أو مسئوليه أو موظفيه أو وكلائه بشأن تعليمات المستخدم.

(ك) يتم توفير البيانات والمعلومات والخدمات التي يمكن الوصول إليها عبر هذه الخدمة على أساس الحالة التي هي عليها أو "كما هي متاحة". و قد يكون هناك حالات تأخير أو إغفال أو عدم دقة في هذه المعلومات والبيانات. لا يضمن البنك الدقة أو الترتيب التسلسلي أو الاكتمال أو الاستثمارية أو قابلية التسويق أو الملائمة لغرض معين بالنسبة للمعلومات أو البيانات التي يتم توفيرها من خلال الخدمة أو أي قوة قاهرة أو أي سبب معقول، كما لا يكون البنك مسئولاً تجاهك أو تجاه أي شخص آخر عن أية خسارة أو أضرار قد تنتج كلياً أو جزئياً بسبب الإهمال أو التقصير في الحصول أو جمع أو تفسيراً و تحرير أو تدوين أو نقل أو إحالة أو تسليم أية معلومات أو بيانات عن طريق هذه الخدمة أو عن أي انقطاع في أي من هذه البيانات. لا يكون البنك تحت أي ظرف من الظروف وبأي حال من الأحوال مسئولاً تجاه العميل أو تجاه أي شخص آخر عن أي قرار أو إجراء يتخذ اعتماداً على هذه المعلومات أو البيانات أو عن أية أضرار (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر) الأضرار المباشرة أو غير المباشرة أو الإهمال أو الأضرار أو التعويضات الخاصة أو المادية أو الأضرار العرضية أو التبعية أو ما شابه ذلك، أو الفعل الضار أو الخسائر أو النفقات أو، بخلاف ذلك، فيما يتعلق بهذا الموقع أو أي موقع مرتبط أو استخدامهما أو عدم القدرة على الاستخدام من قبل أي طرف، أو فيما يتعلق بأي فشل في الأداء أو عدم توفر البيانات أو فقدان الثقة أو توقف الأصول الأخرى أو الخطأ أو التقصير أو الانقطاع أو الخلل أو التأخير أو النقل أو فيروسات الكمبيوتر أو تعطل النظام أو غير ذلك حتى لو كان الطرف المعني قد تم إبلاغه أو كان مدركاً أو ينبغي أن يكون مدركاً أو كان يجب أن يكون مدركاً لإمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

(ل) يمكن أن يكون للبنك و/أو للشركات التابعة له أو لموظفيه مصالح أو اعتبارات في الأسهم والسندات المالية ذات العلاقة أو قد تكون لهم علاقة بالجهات المصدرة لها أو قاموا بتقديم خدمات لتلك الجهات.

ويمكن ان تشمل الخدمة الإعلانات والمعلومات والارتباطات المتعلقة بالخدمات المتنوعة التي تديرها أطراف ثالثة خارجة عن سيطرة البنك . ولذلك فان البنك لا يقدم أي إقرار - لا يقبل أن يتحمل أية مسؤولية - فيما يتعلق بالمحتوى أو المنتجات أو الخدمات المقدمة من هذه الأطراف الثالثة أو فيما يتعلق بأعمال هذه الاطراف الثالثة. تكون جميع التعاملات التي تتم مع الإعلانات أوالتجار ا أي أطراف ثالثة أخرى باستخدام الخدمة المقدمة من البنك على مسؤولية العميل ولا يتحمل البنك أية مسؤولية عن أية خسارة أو ضرر من أي نوع نتيجة لأي من هذه التعاملات او نتيجة لوجود هؤلاء المعلنين والتجار والبيانات والمعلومات في الخدمة. ويمكن استخدام المحتوى مباشرة على الانترنت وللإستخدام الشخصي وغير التجاري، كما يمكن تحميل او طباعة نسخة واحدة من أي جزء من المحتوى للإستخدام الشخصي غير التجاري، شريطة عدم القيام بإزالة أي من العلامات التجارية أو حقوق النشر أو الإشعارات التي يشتمل عليها مثل هذا المحتوى، ولا يسمح بأي استخدام آخر. لا يجوز، على سبيل المثال، إعادة نشر المحتوى على أي موقع انترنت أو انترانت أو اكسترانت أو دمج المحتوى في أي قاعدة بيانات أو تجميع أو ارفيف أو ذاكرة تخزين مؤقتة. لا يجوز توزيع أي من المحتويات إلى الآخرين، سواء مقابل مبلغ مالي أو أي مقابل آخر، كما لا يجوز تعديل أو نسخ أو تشكييل أو إعادة إنتاج أو بيع أو نشر أو نقل أو عرض او، بخلاف ذلك، استخدام أي جزء من المحتوى.

(م) فى حال وجود أية أخطاء او استفسارات حول اى خدمة لدفع الفواتير او التحويلات الالكترونية الاخرى من حساب/ حسابات المستخدم تحت الخدمة المصرفية عبر الانترنت، يجب على المستخدم الاتصال بالبنك فوراً . يمكن الاتصال بالبنك هاتفياً على الرقم +٩٦٨ ٢٤٧٥٤٤٤٤ فاكس +٩٦٨ ٢٤١٢٥٤٣٣ او بالبريد الالكتروني (contactus@oman-arabbank.com). ويحتفظ البنك بحقه فى تصحيح الخطا واسترداد كافة حقوقه و/أو إعادة الوضع الى ما قبل الخطأ.

(ن) يوافق المستخدم على أنه يجوز للبنك الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية واستخدامها وكافة المعلومات الأخرى التي تخص حسابه (حساباته) فيما يتعلق بالخدمة المصرفية عبر الانترنت وبما يتوافق مع قوانين السلطنة والمبادئ التوجيهية التي يحددها البنك المركزي العماني. يوافق المستخدم، ولا اعتراض لديه، على تقديم أي من المعلومات الواردة فى هذا المستند او المتعلقة بحسابه الى البنك المركزي العماني أو إلى السلطة التنفيذية أو القانونية المختصة كما يتنازل حقه فيما يتعلق بالسرية/ التقييد.

(هـ) يحتفظ البنك بالحق في تغيير الاحكام والشروط والاشعارات التي تنطبق على استخدام الخدمات على الانترنت كما يحتفظ بحق تغيير هذه الشروط والأحكام و/ أو تعديل سمات أية منتجات أو خدمات يقدمها البنك من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت. وهذه الخدمات التي يتم مراجعتها سيتم نشرها على موقع الويب. ويكون المستخدم مسئولاً عن القيام بالمراجعة على نحو منتظم لهذه الاحكام والشروط أو الخدمات على موقع البنك للعمليات المصرفية على الانترنت. ويشكل الاستمرار في استخدام الخدمة بعد أي تغيير من هذا القبيل موافقة من جانب المستخدم على هذه التغييرات. يكون توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت للمستخدم غير قابل للتحويل تحت أي ظرف من الظروف، ولا ينبغي أن تستخدم الخدمات المصرفية المذكورة إلا من قبل المستخدم دون سواه. يجوز للمستخدم طلب انتهاء الخدمة المصرفية عبر الانترنت فى اى وقت عن طريق إصدار إخطار خطي مسبق للبنك قبل عشرة ايام عمل على الاقل. ويقوم البنك بانتهاء إذن دخول المستخدم الى الخدمة بعد مضي، أو في غضون، ١٠ أيام عمل من تاريخ استلام الاشعار المذكور. ويبقى المستخدم مسئولاً عن أية عمليات تجرى من خلال الخدمة المصرفية عبر الانترنت حتى وقت الإنهاء المذكور. ويجوز للبنك وفقاً لتقديره المطلق أن يسحب أو ينهي أو يوقف الخدمة المصرفية عبر الانترنت سواء كلياً أو فيما يتعلق بخدمة معينة دون إشعار مسبق. يقر المستخدم بان برمجيات الانترنت التي تقوم عليها الخدمة المصرفية عبر الانترنت وغيرها من البرمجيات ذات الصلة والمطلوبة للدخول الى المعاملات المصرفية عبر الانترنت هي مملوكة ملكية قانونية للبنك و/او موفر الخدمة المعني، وأن التصريح الذي يمنحه البنك للدخول إلى المعاملات المصرفية عبر الانترنت لا ينقل إلى المستخدم أي حقوق ملكية فى البرمجيات المذكورة.

## ١٨ خدمات الرسائل النصية القصيرة (تواصل)

١/١٨ يحق للبنك تقديم خدمة الرسائل النصية القصيرة لعملائه حسبما يراه مناسباً بغض النظر ان الحساب مشترك او منفرد ، ان خدمة الرسائل النصية القصيرة تقدم للعميل منفرداً.

٢/١٨ يقر العميل بأنه في حالة اذفاق الاتصال الأولي لأي سبب مهما كان ، فان البنك ليس مسؤولاً عن إعادة ارسال البيانات حتى تاريخ الاستحقاق الذي يلي وفقاً للتواترية المتعاقد عليها .

- ٣/١٨ في حالة فقدان او سرقة هاتف العميل ، او تغيير أو قطع رقم هاتفه النقال ، يتعهد العميل بإبلاغ البنك فوراً ولا يتحمل البنك أي خسارة أو ضرر نتيجة تأخر العميل أو إخفاقه بالإبلاغ .
- ٤/١٨ لقاء قيام البنك بتقديم هذه الخدمة ، يوافق العميل بإخلاء طرف البنك من اية مسؤولية او اجراء او خسارة او مطالبة او ضرر قد تلحق بالبنك او يتكبدها العميل نتيجة لاهمال او رفض العميل التقيد بإرشادات وتحذيرات استخدام هذه الخدمة المقدمة له بحسن نية من البنك .
- ٥/١٨ يوافق العميل على تعويض واخلاء طرف البنك عن أي خسائر تحدث نتيجة سماح العميل للغير باستخدام هاتفه النقال سواء برضاه او اهماله او نتيجة لضياع او سرقة الهاتف او استيلاء الغير بأي طريقة او وسيلة على الرمز السري للولوج بالهاتف ، سوف لن يكون البنك مسؤولاً عن خصوصية وسرية وسلامة المعلومات الخاصة أو معلومات الحساب التي يتم ارسالها من خلال استخدام هذه الخدمة .
- ٦/١٨ سوف يتخذ البنك جميع الخطوات المعقولة لضمان دقة الرسائل - و لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ناجم عن خطأ أو عدم دقة او صحة الرسائل النصية .
- ٧/١٨ يتوجب على العميل تفعيل الرقم السري للولوج الى الهاتف وضمان سرية الرقم والمحافظة عليه تحت طائلة المسؤولية في حالة عدم الإلتزام.
- ٨/١٨ سوف تخضع اسعار خدمة الرسائل النصية القصيرة وفقاً للنشرات الصادرة من البنك من حين لآخر وبما يتفق مع تعليمات البنك المركزي .
- ٩/١٨ يوافق العميل هنا على اخطار البنك كتابياً بفترة لا تقل عن سبعة أيام لانتهاء خدمة الرسائل النصية القصيرة التي وفرها البنك للعميل - مع ذلك - يحق للبنك انهاء الخدمة قبل سبعة ايام وسوف يكون العميل مسؤولاً عن جميع التعاملات حتى تاريخ ولحظة الغاء الخدمة .
- ١٠/١٨ يجوز للبنك ان ينهي خدمة الرسائل النصية القصيرة الممنوحة للعميل بدون سابق انذار في حالة ، بدون حصر- الوفاة أو العجز عن الوفاء أو الافلاس أو خرق أو عدم التقيد ببنود وشروط اي اتفاقية مع البنك أو أي سبب آخر ينشأ عن تنفيذ القانون أو التعليمات والأنظمة أو أي سبب يكون في اعتقاد البنك أنه كافياً ليقوم بذلك .
- ١١/١٨ يجوز للبنك من وقت لآخر ، وفقاً لما يراه ، أن يعلن أو يخطر العميل عن طريق خدمة الرسائل النصية القصيرة عن أي منتجات لطرف ثالث بما فيها ، دون حصر - الأسهم والسندات أو أي منتجات أخرى .
- ١٢/١٨ خدمات دفع الفواتير وتعبئة الهواتف النقالة التي يقدمها البنك من خلال خدمة الرسائل النصية القصيرة هي خدمة تسهيل لعملاء البنك . سوف لن يكون البنك مسؤولاً بأي شكل عن أي نزاع يمكن أن ينشأ عن تسوية الفواتير أو قطع الخط أو أي اشكالية أخرى يمكن أن تنشأ بين العميل والشركة المزودة للخدمة .
- ١٣/١٨ جميع المعاملات التي يقوم بها العميل عن طريق خدمة الرسائل النصية القصيرة سوف يتم قبولها وتنفيذها من قبل البنك كما لو أن العميل كان حاضراً بشخصه في البنك .

## ١٩ عنوان العميل

يكون عنوان العميل المختار لغايات تبليغ أي إشعار/أخطار أو كشف حساب أو خطاب أو خلافه حسب العنوان المبين في نموذج طلب فتح حساب او العنوان الوارد عن تحديث بياناته في نماذج البنك التعاقدية ، ويلتزم العميل بإبلاغ البنك عن أي تعديل يطرأ عليه، وإلا فيعتبر العنوان المبين في الطلب هو العنوان المعتمد للمراسلات والوطن المختار لكافة التبليغات سواء كان عنوان بريدي أو مكاني أو إلكتروني ولن يكون البنك مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار تلحق بالعميل نتيجة لتغيير أو خطأ في العنوان أو عدم تعبئة كافة بيانات العنوان بنموذج فتح الحساب وخاصة مقر السكن أو مقر المؤسسه /الشركه.

## ٢٠ القوة القاهرة أو الظرف الطارئ

لا يتحمل البنك أي مسؤولية و/أو التزام مهما كان نوعه تجاه العميل و/أو الغير نتيجة الخسائر (المباشرة أو اللاحقة) والمصاريف والرسوم التي قد يتكبدها العميل (أو تتكبد نيابة عنه) نتيجة ما يلي:

١/٢٠ القيمة المعطاة للأموال من قبل بنك مستفيد أو

- ٢/٢٠ التأخير نتيجة البريد بأنواعه أو الفاكسيميلي أو التلكس أو SWIFT أو الإلكتروني أو الاتصالات الأخرى أو
- ٣/٢٠ ضياع البريد أو الشحن السريع أو
- ٤/٢٠ المدد التي يتطلبها نظام التحصيل الخارجي أو عن وقت التحصيل أو
- ٥/٢٠ أعطال الكمبيوتر والمواقع الإلكترونية والفيروسات والتأخير الناتجة عنه أو
- ٦/٢٠ انقطاع التيار الكهربائي أو الاتصالات أو المواصلات وأثاره أو
- ٧/٢٠ إجراء تتخذه جهة حكومية أو مؤسسه عامه أو
- ٨/٢٠ أعمال الإبداع والوكلاء والأطراف الأخرى أو
- ٩/٢٠ الضرائب أو الرسوم أو تناقص قيمة الأموال أو
- ١٠/٢٠ عدم توفير الأموال بسبب القيود على تحويل العملة و/أو نقلها أو
- ١١/٢٠ القدرة الإلهية أو الحرب أو الاضطرابات الأهلية أو المنازعات العمالية أو الحريق أو الكوارث الطبيعية و/أو أية أسباب أخرى مهما كان نوعها وطبيعتها طالما هي خارجة عن إرادة البنك.

وفي هذه الحالة لا يكون أي فرع من فروع البنك أو شركاته التابعة أو الحليفة مسؤولاً عن هذا الظرف الطارئ أو الحادث الفجائي أو القوة القاهرة

## ٢١ الاحتفاظ بالبريد

يحق للعميل أن يفوض البنك أن يحجز مراسلات متعلقة بالحساب أو لصفقات تم إجراؤها معه، وعليه يحتفظ البنك بجميع المراسلات لحين حضور العميل لاستلامها (أو في حالة الحساب المشترك باستلامها من أي واحد من العملاء) لفترة أقصاها (١٢) شهرا قبل إرسالها للعميل، وفي حالة إعادة البريد بعد إرساله للعميل إلي البنك فإن للبنك الحق بإتلافه حسب الأصول.

ويمكن للعميل أن يطلب من البنك أن لا يرسل أي بريد إليه حتى بعد انتهاء فترة الإثني عشر شهرا مع حق البنك بإتلافه بعد انتهاء تلك الفترة.

لا يتحمل البنك أية مسؤولية نتيجة ضياع المراسلات المحتفظ بها أو عن أي خسارة يتكبدها العميل نتيجة حجزها.

تعتبر جميع المراسلات المحفوظة لدى البنك إنها قد أرسلت فعليا للعميل، ويعتبر تاريخ إصدار أية من المراسلات هو تاريخ إرسالها للعميل، كما يحق للبنك أن يحصل من العميل النفقات التي تكبدها في توفير هذه الخدمة.

## ٢٢ احكام عامة

١/٢٢ يتعهد العميل ان يدير الحساب بحسن نيه وبدون إهمال كما عليه اتخاذ الحيطة والحذر في جميع الأمور المتعلقة بحسابه مع البنك ،وعلى أن يضمن العميل بأن تكون جميع العمليات المالية المتعلقة بحسابه لدى البنك هي عمليات ناتجة عن تعاملات مالية مشروعة وناتجة عن تعاملات تجارية قانونية ،ويحق للبنك في حال وجود شك و/أواعتقاد بأن أية عمليات مالية تنشأ في حساب العميل ناشئة عن عمليات غسل أموال أو مشبوهة بأن يقوم بصورة فورية بالتحفظ على الحساب وأرصده لحين التحقق من مصادر الأموال والبت فيه من قبل البنك و/أو حكم قضائي أو قانوني، كما يلتزم بإخطار البنك عن أي خلل/خطأ قد يحدث لإدارة الحساب ويتخذ الخطوات الفورية لتصحيحه ويلتزم فوراً باعادة اية مبالغ أو أي شي منقول آخر دخل في حيازته خطأ أو بصوره طارئه او بقوة قاهره .

٢/٢٢ يتم إدارة الحسابات المفتوحة للقصر ومن في حكمه من قبل الولي أو الوصي أو القيم أو المشرف أو مدير الحساب وفق الاجراءات والانظمة المصرفية حتى يبلغ القاصر ١٨ عاماً ما لم يرى القاضي خلاف ذلك. أن كافة المبالغ الموجودة كرسيد دائن في تلك الحسابات يتم حفظها أو إدارتها لصالح القاصر ولا تشكل جزءاً من أموال الشخص الذي يدير الحساب، وعلى الشخص الذي يدير الحساب أن يخطر البنك فوراً عند بلوغ القاصر ١٨ عاماً أو وفقاً للمادة ١٨٥ من قانون الاحوال الشخصية رقم ٩٧/٣٢ ، كما يتعهدوا في جميع الأوقات بتعويض البنك عن جميع الخسائر والنفقات مهما كانت والتي قد يتكبدها البنك جراء أية مطالبه و/أو إدعاءات و/أو دعاوي يقيمها في أي وقت هؤلاء القاصرين ومن له صفة و/أو الغير فيما يتعلق بالحساب.

- ٣/٢٢ يقر العميل أن حساب العميل الفرد وحساب المؤسسة الفردية المملوكة له تعامل كحساب واحد لوحدته الذمة المالية للعميل، ويتم إجراء العمليات المصرفية والتفاس والسحب والإيداع بينهما حسب ما يراه البنك مناسباً وفي حالة كونه المفوض بإدارة حساب المؤسسة يختلف عن مالك المؤسسة يحق للبنك تجميد الحساب عند تعارض التعليمات الصادره منهما حتى يتم تسوية الخلاف بما يرضي البنك أو بموجب حكم أو قرار قضائي.
- ٤/٢٢ يتعهد العميل بتقديم كافة البيانات والمستندات والوثائق والأوراق والخطابات والمراسلات اللازمة لفتح وإدارة الحساب متى ما طلب منه ذلك و/أو تقدم تلقائياً من العميل في حالة أي تغيير أو تعديل أو شطب يطرأ لاحقاً عليها ويحق للبنك بتجميد الحساب ريثما يتم إستيفاء ذلك ويتحمل العميل مسؤولية أية خسائر أو أضرار نتيجة لذلك التجميد أو قفل الحساب.
- ٥/٢٢ يقر العميل إعتباراً من تاريخ فتح أي / كافة حساباته بأنه غير مفلس أو معسر وأنه لم يتوقف عن سداد أي من ديونه وذلك تطبيقاً للمواد المتعلقة بقانون الإفلاس .
- ٦/٢٢ يحق للبنك خصم أي مبلغ من أي حساب/حسابات العميل بصفته الاصلية أو بصفته ككفيل و/أو ضامن أو قيدها على حسابه وذلك لاستيفاء حقوق البنك ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر القرض و/أو المصاريف و/أو الرسوم و/أو الفوائد و/أو أتعاب المحاماة و/أو التعويض و/أو الغرامة و/أو النشر و/أو الخبر و/أو أية تكاليف ونفقات تترتب على البنك في سبيل إستيفاء حقوقه.
- ٧/٢٢ في حالة وفاة العميل أو فقدان لأهليته القانونية أو حله أو إعساره أو إفلاسه أو التصفية أو عجزه (أو أي حادثة أخرى أو إجراءات مماثلة) سواء في الحسابات المنفردة أو المشتركة لا يكون البنك مسئولاً عن أية خسارة بمقتضى ذلك مما قد ينشأ من أية معاملات على الحساب إلا إذا / حتى يتلقى البنك إشعاراً خطياً بذلك مع بيعة مستندية مناسبة حسبما يحددها البنك. وفي مثل هذه الحالات ، يقوم البنك بوقف كافة التعاملات على الحساب حتى تتم منح صلاحيات ملائمة للوارث أو الخلف أو الوكيل أو الوصي أو مدير او قاضي التفليس يرضي به البنك أو وفقاً لحكم او قرار قضائي من المحكمة المختصة.
- ٨/٢٢ يحتفظ البنك لنفسه بالحق في تقديم أي معلومات والإفصاح عن الحسابات والمعلومات المصرفية لأي طرف ثالث يراه مناسباً دون إساءة إستخدام هذا الحق وذلك استثناء من الفقرة ج من المادة ٧٠ من القانون المصرفي رقم ٢٠٠٠/١١٤ وتعديلاته، وبتوقيع العميل على استمارة فتح الحساب قد أبدى بهذا موافقته على ذلك ما لم يتقدم العميل للبنك بتعليمات مخالفة لما ذكر ما عدا في الحالات التي يوجبها القانون والانظمة فإنه لن يتم الالتفاف إلى تلك التعليمات المخالفة والصادر من العميل ولا يوجد لديه إعتراض على تقديم أو إفصاح عن كل أو أي من المعلومات الواردة في هذا العقد وحساباته ومعاملاته المصرفية الى شركة التأمين و البنك المركزي العماني والبنوك الأخرى و السلطة التنفيذية أو القضائية المختصة و المستشارين القانونيين والمحامين ومدققي الحسابات والمكتب الوطني للائتمان ويفوض البنك في ذلك بتفويض نهائي وبات غير قابل للإلغاء ودون أن يعتبر ذلك إخلالاً بواجبات البنك تجاه العميل .
- ٩/٢٢ يحتفظ البنك لنفسه بالحق بإبلاغ شرطة عمان السلطانية و/أو الإدعاء العام و/أو البنك المركزي العماني والجهات المعنية عند الإشتباه أو الشك أو الاعتقاد بمخالفة المعاملة/المعاملات المصرفية وأدارة الحساب لقانون مكافحة غسل الأموال وتقديم جميع المعلومات والمستندات المتوفرة لتلك الجهات. يفوض العميل البنك تفويضا غير قابل للإلغاء ودون قيد أو شرط بأن يقوم البنك بالإفصاح والابلاغ عن البيانات والمعلومات المالية والمصرفية للعميل الي الأمانة العامة للضرائب أو اي سلطة ضريبية تخلفها وتبادلها مع السلطات الضريبية لدي دولة أو دول وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الحكومات لتبادل معلومات الحسابات المالية ؛ويتعهد العميل بإبلاغ البنك فوراً بأي تغيير في الظروف التي تؤثرعلي الوضع الضريبي أو التي تجعل تلك المعلومات والبيانات السابقة للبنك غير صحيحة أو دقيقة ويتعهد العميل بتزويد البنك بأقرار حديث ومناسب ودقيق فور أن يطرأ تغيير في تلك الظروف وأن يرفق القرارات القضائية أو التوكيلات أو التفاوض القانونية واللازمة في حالة التوقيع عن صاحب الحساب.
- ١٠/٢٢ لا يعتبر أي إضفاق أو أي تأخير من قبل البنك في ممارسة أي حقوق أو اجراءات تتنازلاً عنها . كما أن ممارسة أي حق أو تدبير إجراء لمرة واحدة أو بصورة جزئية لا يمنح البنك من القيام بممارسته مرة أخرى أو ممارسة أي حق أو تدبير إجراء آخر . وتعتبر الحقوق والتدابير والإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تكميلية ولا تسقط أي حقوق أو تدابير الا بنص القانون وإذا كان هناك بند أو أكثر غير قانوني أو باطلاً أو غير قابل للتنفيذ فإن البنود المتبقية او الأخرى لا تتأثر بذلك بأي شكل من الأشكال.



- ١١/٢٢ يحق للبنك التعاقد وإجراء المعاملات المصرفية مع العميل بواسطة الوسائط أو الوسائل الإلكترونية أو التوقيو الإلكتروني المحدده لهوية أو ذات، وتحدد فترة الإضرار أو الإشعار وآلية استلام المرسل إليه بتلك الرسائل وفقا لقانون المعاملات الإلكترونية النافذة. إن نسخ هذا العقد أو أي معلومات أخرى مثل أي وثائق ذات صلة بمعرفة اعرف عميلك أو مكافحة غسيل الأموال والمرسله بواسطة البريد الإلكتروني أو وسائط أو رسائل الكترونية بالتوقيو الإلكتروني على لوحة التوقيو الإلكتروني أو البصمة الإلكترونية أو ماسح ضوئي لقراءة العين أو أي وسيلة إلكترونية لتحديد الهوية من طرف إلى الطرف الآخر نافذة وسارية ويعتبر كالتوقيو الأصلي ذاته، وتعتبر وثائق النسخ نسخا كاملة وصحيحة من النسخ الأصلية المقدمة. إن التوقيو الإلكتروني المرسل للبنك بواسطة البريد الإلكتروني أو الوسائط أو الوسائل الإلكترونية ملزمة للعميل وتعتبر كالتوقيو بالأصل.
- ١٢/٢٢ ان للبنك الحق المطلق في حجب او الغاء أي جائزة او سحب من الجوائز والسحوبات الخاصة بالبنك متى شاء ذلك عند رفض العميل الإفصاح عن اسمه او أي من بياناته في أي من الصحف اليومية او الإذاعات او محطات التلفاز او مباني البنك او أي جهة إعلامية او دعائية أخرى او باي وسيلة افصاح وبيان آخر
- ١٣/٢٢ يفوض العميل البنك بكشف بياناته الشخصية والمتعلقة بجميع حساباته البنكية ( القائمة والجديدة ) مع البنك ، يشمل هذا رقم التعريف الضريبي ( TIN ) في الولايات المتحدة الامريكية ، الاسم ، العنوان ، البيانات المالية ، واية معلومات أخرى الى دائرة الخزينة الامريكية ( U.S.Treasury ) دائرة الضرائب (Internal Revenue Service)
- وفقا لمتطلبات قانون الالتزام الضريبي على الحسابات الأجنبية ( Foreign Account Tax Copliance Act ) والصادر عن الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر اذار ٢٠١٠ . كما يفوض العميل البنك بموجب المادة ٧٠ ج من القانون المصرفي العماني الصادر بمرسوم ١١٤/٢٠٠٠ (القانون المصرفي) لتقديم أو الإفصاح أو مشاركة المكتب الوطني للمعلومات التجارية (المكتب) أو أي مكتب ائتماني معتمد من وقت لآخر كافة المعلومات السرية المرتبطة بالائتمان لدى البنك. علما بان هذه الموافقة والصلاحيات نهائية وغير قابل للإلغاء و تشمل كافة الحسابات لدى البنك وفروعه ومجموعة الاستثمار وشركاته التابعة و المشاركة ومن يخلفه.
- ١٤/٢٢ يقّر العميل بأن جميع المعلومات والتفاصيل المقدمة للبنك هي حقيقية وصحيحة من جميع الجوانب، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية عن أي خسارة أو أضرار قد ينشأ من جراء عدم تحديد هوية الأطراف المشاركة في المعاملة (المعاملات) بشكل صحيح بسبب إخفاق العميل في تقديم معلومات دقيقة وكاملة على النحو المطلوب.
- ١٥/٢٢ يخضع تاريخ الاستحقاق الذي يطلبه العميل (العملاء) لتقلبات اسعار العملات، والعطلات، وموعد الإقفال المحدد من قبل البنك
- ١٦/٢٢ يحق للبنك أن يمتنع عن تنفيذ طلب التحويل في حال عدم كفاية الرصيد في الحساب المحدد في طلب التحويل أو في حال عدم التحقق من هوية مقدم الطلب أو المفوضين بالتوقيو.
- ١٧/٢٢ ترسل جميع التحويلات/ الحوالات المالية على مسؤولية العميل الخاصة. ويقوم البنك، كجزء من التزاماته التنظيمية، بفحص جميع الحوالات إلى الخارج على نحو يقنو البنك بأن المبالغ المحولة لا تخالف أي قوانين محلية أو دولية أو أية عقوبات مفروضة على المحولين و/ أو المستفيدين.
- ١٨/٢٢ يوافق العميل على حماية وتعويض البنك ووكلائه ومراسليه عن أية خسارة أو تكلفة أو أضرار أو مسؤولية أو دعوى قد تلحق بالبنك نتيجة لتصرف البنك أو تأخره في التصرف أو امتناعه عن التصرف وفقا لتعليمات العميل في هذا الشأن.
- ١٩/٢٢ يحتفظ البنك بحقه في طلب معلومات إضافية من العميل (العملاء) بشأن المستفيد (المستفيدين) والفرص من التحويل وأية معلومات أخرى قد تعتبر ضرورية لقيام البنك و/ أو البنوك المراسلة بإجراء التحويل، كما أن أي تأخير في توفير هذه المعلومات الإضافية قد يفضي إلى التأخير في إجراء/ تنفيذ الحوالة.
- ٢٠/٢٢ لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال تجميد الأموال بسبب العقوبات الدولية كما لا يلتزم برد الأموال المحولة، ولا يكون للعميل (العملاء) الحق في الرجوع على البنك بأي مطالبة أيا كانت في هذا الشأن.

٢١/٢٢ يوافق العميل على قبول الاتفاقيات الخاصة بالخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي وشروطها وأحكامها وتعدلاتها من حين لآخر. وإذا لم يوافق العميل على كافة شروط وأحكام الاتفاقيات الخاصة بالخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي فلا يمكنه استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي.

٢٢/٢٢ يخضع استخدام العميل للخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي للاتفاقيات الخاصة بهذه الخدمات وقد يتأثر بالاتفاقيات المصرفية الأخرى. ويقر العميل باستلام الاتفاقيات المصرفية الأخرى التي قد تحتوي على شروط وأحكام مصرفية عامة ورسوم معمول بها وحدود أساسية للمعاملات وقيود عدد التحويلات أو غير ذلك من القيود التي قد تشمل حساباتك المصرفية أو واحدة أو أكثر من هذه الخدمات.

٢٣/٢٢ يستلزم استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي أن يكون لدى العميل إمكانيات خاصة في الجهاز الآلي المستخدم، ويجوز لبنك عمان العربي تغيير الإمكانيات المطلوبة من حين لآخر دون إخطار العميل بذلك. لمعرفة متطلبات الحالية لدينا، يمكن زيارة الموقع التالي [/http://www.oman-arabbank.com](http://www.oman-arabbank.com)

٢٤/٢٢ يقر العميل ان الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي يتم الدخول إليها عن طريق الإنترنت وهو شبكة عامة لا يتحكم فيها بنك عمان العربي، ولذلك فان العميل يتحمل المسؤولية عن التأكد من أن أي حاسب آلي يستخدمه للدخول على الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي خال من أية برامج تجسس أو فيروسات أو غير ذلك من البرامج المدمرة وأنه محمي ضدها. ويوافق كذلك على تحمل المسؤولية عن التأكد من حين لآخر من أن برامج مكافحة الفيروسات وبرامج مكافحة التجسس والجدار الناري والتصحيحات الأمنية وغير ذلك من الإجراءات الأمنية لديه مثبتة ومحدثة بشكل صحيح وتعمل بشكل متواصل. ولا يتحمل بنك عمان العربي أية مسؤولية عن فقدان بيانات العميل أو برامج أو حاسبه الآلي أو شبكات الحاسب الآلي أو الاتصالات أو غير ذلك من المعدات أو تلفها مما قد يكون سببه راجعاً إلى العميل أثناء استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي ما لم يثبت أن هذا الفقدان أو التلف راجع إلى إهمال بنك عمان العربي أو سوء تصرفه المتعمد.

٢٥/٢٢ لتسجيل الدخول إلى منصة الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي، يجب على العميل إدخال البيانات التعريفية الخاصة به

٢٦/٢٢ لإجراء معاملة من خلال منصة الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي سيحتاج العميل إلى الحصول على رقم كلمة مرور لمرة واحدة وسيتم إرسالها إليه على رقم الهاتف الجوال المسجل الخاص به من خلال خدمة الرسائل القصيرة. ولا يتحمل بنك عمان العربي المسؤولية عن أي اختلاف بين رقم الهاتف الجوال المسجل الخاص بالعميل ورقم الهاتف الجوال الذي تستخدمه العميل وقت إجراء المعاملة. ويوصي بنك عمان العربي بتحديث رقم الهاتف الجوال المسجل الخاص بالعميل باستمرار.

٢٧/٢٢ يساعد التسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال العميل في الحصول على خصائص الخدمات ووظائفها باستخدام جهاز لاسلكي إلكتروني مثل الهواتف الجوال أو أجهزة الحاسب الكمبيوتر اللوحي. وتستلزم الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال للعميل إمكانية الوصول إلى كافة الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي باستثناء خدمات معينة قاصرة على عملاء الشركات وذلك من خلال استخدام جهاز العميل الجوال. ويخضع الدخول على منصة الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال لأحكام اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية كما لو كان الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال قد تم من خلال جهاز حاسب آلي.

٢٨/٢٢ يوافق العميل على الالتزام بأحكام اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية وأية تعليمات أو توصيات أخرى يصدرها بنك عمان العربي من حين لآخر بخصوص أمان الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر توصيات الأمان المذكورة على الموقع الإلكتروني.

٢٩/٢٢ يوافق العميل على عدم استخدام البيانات التعريفية الخاصة به إلا له وحده، والموافقة على الحفاظ على سريتها وعدم الإفصاح عنها لأي شخص بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أقرب أقاربه.

٣٠/٢٢ يوافق العميل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية البيانات التعريفية الخاصة به، ومن ذلك ضمان حماية أية معلومات مخزنة على أي جهاز استخدمه من أجل استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي من إمكانية الوصول غير المرخص به إليها من الغير.

- ٣١/٢٢ يوافق العميل على تحمل المسؤولية عن التأكد من عدم مراقبته فعلياً أو افتراضياً من أي شخص آخر عند إدخال البيانات التعريفية الخاصة به.
- ٣٢/٢٢ يوافق العميل على عدم مشاركة البيانات التعريفية الخاصة به أو السماح لأي شخص آخر باستخدامها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أي استخدام غير مرخص به للبيانات التعريفية الخاصة به.
- ٣٣/٢٢ يوافق العميل على تحمل المسؤولية وحده عن المعلومات المخزنة على الحاسب الآلي وأنظمة الاتصالات الخاصة به فيما يتعلق بالتحكم في البيانات التعريفية الخاصة به.
- ٣٤/٢٢ يوافق العميل على تحمل المسؤولية وحده عن مراجعة إجراءات الأمن الداخلية المتعلقة بالوصول إلى الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي واستخدامها.
- ٣٥/٢٢ يوافق العميل على تقييم خصائص الأمان الخاصة بالخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي واستنتاج أن تلك الخصائص مناسبة لحماية مصالحه وذلك بخصوص إجراءات الأمان الخاصة به.
- ٣٦/٢٢ يوافق العميل على تحمل المسؤولية عن تنفيذ إجراءات أمان مناسبة على المتصفح الخاص به، بما في ذلك إغلاق المتصفح ومسح ذاكرة التخزين المؤقتة الخاصة به بعد استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي.
- ٣٧/٢٢ يدرك العميل أن بعض المتصفحات تحتوي على خاصية حفظ البيانات التعريفية للمستخدمين إلكترونياً لسهولة الوصول إليها في المستقبل، ويوافق العميل على التأكد من عدم استخدام هذه الخاصية مع الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي أو تعطيلها.
- ٣٨/٢٢ يوافق العميل على تسجيل الخروج من الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي بمجرد بدء استخدامها، وعدم ترك وحدة الإنترنت التي دخل من خلالها على الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي مفتوحة تحت أي ظرف من الظروف.
- ٣٩/٢٢ يوافق العميل على تحمل المسؤولية وحده عن أية عواقب وخيمة تنتج عن الدخول على الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي من جهاز إنترنت يمكن للجميع الدخول عليه أو جهاز إنترنت مشترك.
- ٤٠/٢٢ يوافق العميل على إخطار بنك عمان العربي في الحال عبر الهاتف من خلال مركز الاتصال "في الخدمة" على الرقم ٤٤٤ ٧٥٤ ٢٤ ٩٦٨+ إذا فقد البيانات التعريفية الخاصة به أو سُرقَت أو إذا أصبحت البيانات التعريفية الخاصة به معروفة لشخص آخر أو من المحتمل أن تصبح معروفة له أو أمكن استخدامها للوصول غير المرخص به إلى الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي؛ والموافقة على تحمل العميل المسؤولية عن كافة المعاملات غير المرغوب فيها التي قد يتم إجراؤها نتيجة الاستخدام غير المرخص به للبيانات التعريفية الخاصة به وذلك حتى إخطار بنك عمان العربي بما سبق وتلقي البنك هذا الإخطار.
- ٤١/٢٢ يوافق العميل على عدم القيام بأي شيء أو المشاركة في عمل أي شيء من شأنه أن يضعف أمان الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي أو الأنظمة أو إجراءات الأمان الخاصة بأي مستخدم آخر من مستخدمي الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي.
- ٤٢/٢٢ يحتفظ بنك عمان العربي بحقه في رفض الدخول على منصة الخدمات الإلكترونية من بنك عمان العربي أو رفض إحدى المعاملات أو رفض استخدام أي من الخدمات وفقاً لتقديره المطلق ودون أي إخطار مسبق إذا تراءى لبنك عمان العربي أن هناك خطورة للوصول غير المرخص به إلى منصة الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي.
- ٤٣/٢٢ يجوز لبنك عمان العربي أن يقوم وفق تقديره المطلق وفي أي وقت قبل السماح بالوصول إلى الخدمات المصرفية الالكترونية أو تنفيذ أية معاملة أو السماح باستخدام أي من الخدمات بتطبيق معايير التحقق الإضافية من إمكانية الوصول إلى الخدمات بطريقة مرضية لبنك عمان العربي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
١. التحقق من البيانات التعريفية
  ٢. التحقق من المعلومات الشخصية المذكورة في سجلات الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي

٣. السؤال عن الإجابة الصحيحة لأسئلة محددة مسبقاً تتعلق بالأمان
٤. التحقق من النشاط الذي يتم عبر الإنترنت من خلال قناة تواصل لا تعمل عبر الإنترنت تتضمن المكالمات الهاتفية أو أي إجراء آخر للتحقق من النشاط مما يعتبره بنك عمان العربي مناسباً.
- إذا لم يتمكن العميل من اجتياز إجراءات التحقق يحق لبنك عمان العربي:
١. رفض إجراء المعاملة
  ٢. مطالبة العميل بالتواصل مع بنك عمان العربي من خلال قنوات لا تعمل عبر الإنترنت أو شخصياً لمزيد من التحقق من الهوية
  ٣. إلغاء البيانات التعريفية الخاصة به
  ٤. تنفيذ أية إجراءات احترازية خاصة بالأمن مما قد يراه بنك عمان العربي مناسباً لمنح الوصول غير المرخص به لمنصة الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت من بنك عمان العربي.
- ٤٤/٢٢ إذا سمح العميل لأي شخص آخر بالوصول إلى منصة الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت من بنك عمان العربي باستخدام البيانات التعريفية الخاصة به فسيكون مسؤولاً وحده في المستقبل عن كافة المعاملات التي يتم إجراؤها والتلاعب بالبيانات وأية إجراءات أخرى غير مرغوب فيها يتم تنفيذها دون معرفته.
- ٤٥/٢٢ يقر العميل بأنه قد قرأ المعلومات المتعلقة بمعلومات الأمان على الموقع الإلكتروني على الرابط <http://www.oman-arabbank.com/home/security-tips> وفهمها ووافق عليها. وتحتوي هذه المعلومات الأمنية على معلومات هامة تتعلق باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي وأمان معلومات العميل الوظيفية. ويوافق كذلك على مراجعة معلومات الأمان المذكورة على الموقع الإلكتروني بشكل دوري حسب تحديثها من حين لآخر.
- ٤٦/٢٢ يضمن العميل أن أية تعليمات يتلقاها البنك منه لتنفيذ أية معاملة أو أي إجراء آخر من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي صحيحة وكاملة ودقيقة. ويقر العميل أن بنك عمان العربي سيمضي في تنفيذ تعليماته استناداً إلى صحتها ودقتها واكتمالها.
- ٤٧/٢٢ يفوض العميل بنك عمان العربي لتنفيذ تعليماته بكافة الطرق التي تسمح بها الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي كما لو كانت هذه التعليمات قد صدرت عن طريق تعليمات مكتوبة وموقعة إلى بنك عمان العربي بصرف النظر عن أي تعارض بينها وبين أية تعليمات كتابية موقعة أخرى تصدر لبنك عمان العربي.
- ٤٨/٢٢ يدرك العميل أن بنك عمان العربي ليس ملزماً بتأكيد هوية أي شخص أو صلاحيته باستخدام البيانات التعريفية الخاصة به للوصول إلى منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي أو تنفيذ أية معاملات. بصرف النظر عن ذلك، يجوز لبنك عمان العربي أن يقوم وفق تقديره المطلق بالتحقق من هوية أو صلاحية أي شخص يسعى للدخول إلى منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي أو إجراء معاملات أو أية إجراءات أخرى غير مرغوب فيها.
- ٤٩/٢٢ يدرك العميل أن البنك يجوز له رفض إجراء أية معاملة أو تنفيذ أية إجراءات أخرى إذا: (١) كان هناك عطل أو خلل تشغيلي في الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي، و (٢) كانت المعاملة مخالفة لسياسات بنك عمان العربي أو إجراءاته أو أي قانون أو لائحة أو قاعدة أو معيار أو توجيه لأية جهة حكومية يخضع لها بنك عمان العربي.
- ٥٠/٢٢ يتعهد العميل بأن بنك عمان العربي ليس مسئولاً عن أية خسارة يتعرض لها العميل أو الغير أو أي ضرر يصيبهما بسبب عدم تمكن بنك عمان العربي من تنفيذ أية تعليمات تصدر إليه أو رفضه تنفيذها أو تأخره في تنفيذها.
- ٥١/٢٢ يوافق العميل على التواصل في الحال مع بنك عمان العربي إذا قام بارتكاب أي خطأ في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية من بنك عمان العربي. وبصرف النظر عن ذلك، يقر العميل بأن بنك عمان العربي قد لا يتمكن من تدارك هذا الخطأ أو وقف تأثيره.

- ٥٢/٢٢ يوافق العميل على أن بنك عمان العربي يجوز له تعليق أي من الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي أو تقييدها في أي وقت وفق تقديره المطلق ودون سابق إخطار .
- ٥٣/٢٢ عند التسجيل في الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي سيكون العميل هو المستخدم الوحيد المرخص له استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي، ولذلك فإن العميل يتحكم بشكل كامل في منصة الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي. ولا يحق له تحويل حقوق الوصول و/أو التحكم لمستخدمين آخرين.
- ٥٤/٢٢ تغطي اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية الخدمات التالية :
- ١- عرض المعلومات: يمكنك استخدام خدمة عرض المعلومات للحصول على معلومات حساباتك المصرفية الخاصة بالرصيد والمعاملة، ويتم تعريف رصيد دفتر الأستاذ العام والرصيد المتوفر في اتفاقية الحساب المصرفي المعمول بها. بالإضافة إلى ذلك، تتوفر معلومات عن الودائع التي لم يتم ترحيلها بعد. ولا تعتبر معلومات الرصيد ومعلومات المعاملة المقدمة إلينا كجزء من الخدمات سجلات أو كشوفات رسمية لحسابك المصرفي.
  - ٢- كشوفات الحسابات: يجوز لك استخدام خدمة كشوفات الحسابات للحصول على كشوفات دورية لحساباتك المصرفية وهي حساباتك المصرفية الجارية أو حسابات الادخار لدى بنك عمان العربي، سواء كان ذلك عبر الإنترنت في إطار الخدمة أو بصيغة ورقية تُسلّم عن طريق البريد.
  - ٣- إدارة البطاقات: يجوز لك استخدام خدمة إدارة البطاقات لسداد فاتورة بطاقة الائتمان واستلام كشوفات البطاقات وعرض الرصيد ومراجعة معلومات البطاقات.
  - ٤- التحويلات بين حساباتك لدى بنك عمان العربي: من خلال خدمة التحويلات بين حساباتك لدى بنك عمان العربي، يجوز لك تحويل المبالغ المالية المتوفرة من أحد حساباتك المصرفية إلى حساب آخر لديك في بنك عمان العربي. وغالباً ما يتم تنفيذ التحويلات من الحسابات لدى بنك عمان العربي وإليها في الحال إذا كان الحساب "المحول منه" به رصيد كافٍ وتم استيفاء ضوابط الأمان.
  - ٥- التحويلات من حساباتك لدى بنك عمان العربي إلى حساب مستفيد آخر لدى بنك عمان العربي : تسمح لك هذه الخدمة بعمل تحويلات من حساباتك لدى بنك عمان العربي إلى حساب مستفيد آخر لدى بنك عمان العربي.
  - ٦- التحويلات من حساباتك لدى بنك عمان العربي إلى المؤسسات المالية الأخرى: تسمح لك هذه الخدمة بعمل تحويلات خارجية يمكنك بموجبها التحويل من حساب واحد أو أكثر من حسابات الإيداع المصرفية الخاصة بك لدى بنك عمان العربي، وتشمل هذه الخدمة الحسابات المصرفية الجارية و/أو حسابات الإيداع المصرفية الخاصة بك إلى حسابات مصرفية في مؤسسة مالية أخرى بسلطنة عمان أو خارج سلطنة عمان.
  - ٧- سداد الفواتير عبر الإنترنت: تسمح لك خدمة سداد الفواتير عبر الإنترنت من بنك عمان العربي، والتي تمثل جزءاً من الخدمات، بسداد فواتير الخدمات العامة مثل الاتصالات والمياه والكهرباء وغير ذلك.
  - ٨- طلب الخدمة: باستخدام خدمة "طلب الخدمة" يمكنك تقديم طلبات عبر الإنترنت للحصول على المنتجات/الخدمات المالية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر طلب دفاتر الشيكات وإيقاف صرف الشيكات وفتح حسابات جديدة وطلبات البطاقات وغير ذلك.
  - ٩- إدارة المنصة الإلكترونية لبنك عمان العربي: باستخدام إدارة المنصة الإلكترونية لبنك عمان العربي، يمكنك تخصيص لوحة العرض الخاصة بك وتخصيص عرض الحسابات وغير ذلك.
  - ١٠- التنبيهات: يسمح لك التسجيل في خدمة التنبيهات باختيار استلام تنبيهات وإخطارات عن المعاملات والتنبيهات هي إخطارات إلكترونية موجهة إليكم من بنك عمان العربي وتحتوي على معلومات تخص المعاملات في حساباتك المصرفية.
- ٥٥/٢٢ إذا كان العميل يعتقد أن البيانات التعريفية الخاصة به قد فُقدت أو سُرقت أو أنه تم إجراء معاملة غير مرخص بها من حسابه المصرفي يجب أن يقوم على الفور بالاتصال بمركز الاتصال "في الخدمة" على رقم ٤٤٤٤ ٢٤٧٥ +٩٦٨، أو مراسلة عمليات المطالبات - بنك عمان العربي - شارع السلطان قابوس - الغبرة - ص ب ٢٠١٠ - روي - الرمز البريدي ١١٢

أو مراسلة بنك عمان العربي من خلال خدمة الرسائل عبر الإنترنت من بنك عمان العربي.

٥٦/٢٢ إلى الحد الأقصى الذي يسمح به القانون، لا يقدم بنك عمان العربي أية تعهدات أو ضمانات من أي نوع بخصوص الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية صراحةً أو ضمناً وسواءً كان ذلك بشكل قانوني أو غير ذلك، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر التعهدات الضمنية الخاصة بإمكانية العرض في السوق أو الملائمة لغرض معين، ويخلى بنك عمان العربي بموجبه مسؤوليته عن أية تعهدات أو ضمانات أو شروط من أي نوع.

٥٧/٢٢ لا يتعهد بنك عمان العربي بعدم انقطاع الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية وبتقديمها في مواعيدها المحددة وبأنها سوف تكون آمنة وخالية من أية أخطاء، وبعدم حدوث أعطال أو بإصلاح الأعطال، كما لا يضمن بنك عمان العربي بان تكون المنصة الإلكترونية من بنك عمان العربي التي توفر الخدمة خالية من الفيروسات أو غيرها من البرامج الضارة.

٥٨/٢٢ باستثناء ما يرد في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية على وجه الخصوص أو إذا تطلبت القوانين المعمول بها معياراً مختلفاً، لا يتحمل بنك عمان العربي المسؤولية عن أية خسارة أو فقدان أو إصابة تحدث أو أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو خاصة أو عرضية أو تحذيرية أو تبعية تقع، بما في ذلك الأرباح المفقودة أو خسارة البيانات أو الملفات أو الأرباح أو السمعة الحسنة أو تكاليف شراء السلع والخدمات الاحتياطية بسبب هذه الخدمات أو عدم القدرة على استخدام الخدمات أو غير ذلك مما يتعلق باتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية حتى إذا تم إخطاره بإمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

٥٩/٢٢ باستثناء ما يتحمل عنه بنك عمان العربي المسؤولية بموجب أحكام اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية أو أية اتفاقية أخرى تحكم استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي، يوافق العميل على إخلاء مسؤولية بنك عمان العربي والشركات التابعة له ومسئوليه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومستشاريه ووكلائه ومقدمي الخدمة التابعين له ومانحي الرخص التابعين له ، كما يوافق العميل على الدفاع عنهم وتعويضهم وحمايتهم من أية أضرار تنتج عن مطالبات الغير و/أو المسؤولية و/أو التعويضات و/أو التكاليف، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم المحاماة الناتجة عن:

١- ما يتقدم به الغير من مطالبات أو ودعاوى قضائية أو ادعاءات بالانتهاك أو سوء الاستخدام أو الاختلاس استناداً إلى معلومات أو بيانات أو ملفات أو غير ذلك من المواد التي تقدمها إلى بنك عمان العربي

٢- أي احتيال أو اختلاس أو تلاعب أو خرق لاتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية أو الخدمات المنصوص عليها فيها

٣- مخالفة العميل لأي قانون أو حقوق تخص الغير.

٦٠/٢٢ يحق لبنك عمان العربي أن يتولى وفقاً لتقديره المطلق وعلى نفقته الخاصة الدفاع الحصري والتحكم في أي شيء يخضع للتعويض من قبل العميل، وفي هذه الحالة يجب على العميل التعاون التام مع بنك عمان العربي في تأكيد أية دفاعات متوفرة.

٦١/٢٢ لا يجوز للعميل تسوية أية قضايا أو دعاوى قضائية نيابة عن بنك عمان العربي دون موافقة كتابية مسبقة من بنك عمان العربي. ويقدم هذا التعويض بصرف النظر عما إذا كانت مطالبة بنك عمان العربي بالتعويض يعود سببها إلى استخدام العميل للخدمات.

٦٢/٢٢ يقوم بنك عمان العربي بالإفصاح عن المعلومات إلى الغير عن حساب العميل المصرفي أو المعاملات التي يقوم بإجرائها: (١) إذا كان ذلك ضرورياً لإتمام عملية التحويل، أو (٢) للتحقق من وجود حسابك المصرفي وحالته للغير مثل المؤسسات المالية أو التجار، أو (٣) للامتثال للأوامر الحكومية أو القضائية، أو (٤) إذا أعطى العميل إذنًا كتابياً منه بذلك.

٦٣/٢٢ يجوز للعميل فسخ اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية بموجب إخطار مسبق يرسله إلى بنك عمان العربي قبل فسخها بما لا يقل عن ثلاثين (٣٠) يوماً، ويجوز لبنك عمان العربي فسخ اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية بموجب إخطار مسبق يرسله إلى العميل قبل فسخها بما لا يقل عن ثلاثين (٣٠) يوماً

- ٦٤/٢٢ يجوز لأي من الطرفين فسخ اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية على الفور بموجب إخطار يرسله إلى الطرف الآخر إذا ارتكب الطرف الآخر خرقاً كبيراً لهذه الاتفاقية أو أصبح معسراً بموجب قوانين أي اختصاص قضائي معمول به.
- ٦٥/٢٢ لا يؤثر فسخ الاتفاقية على حقوق أي من الطرفين أو تعويضاته المستحقة له حتى تاريخ فسخ الاتفاقية.
- ٦٦/٢٢ -٦ لا يتحمل بنك عمان العربي المسؤولية عن أي تأخير في تنفيذ التزاماته المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية أو عدم تنفيذها بسبب الظروف الخارجة عن سيطرته، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر حدوث عطل أو خلل الاتصالات أو اتصالات البيانات أو أنظمة الكمبيوتر أو عدم توفرها أو بسبب الحروب أو الأعمال الإرهابية أو الاضطرابات المدنية أو الإجراءات الحكومية أو الإضرابات أو إغلاق المصانع أو غير ذلك من الإجراءات الصناعية أو النزاعات التجارية (التي تتضمن موظفي بنك عمان العربي أو موظفي الغير). لا يعتبر أي تأخير في تنفيذ الالتزامات أو عدم تنفيذها بهذا الشكل خرقاً لهذه الاتفاقية، ويتم تمديد وقت تنفيذ الالتزامات المتأثرة بمدة مناسبة في هذه الظروف.
- ٦٧/٢٢ يجوز لبنك عمان العربي اتخاذ أية إجراءات يراها مناسبة للوفاء بأية التزامات سواء داخل سلطنة عمان أو في أي مكان آخر حول العالم فيما يتعلق بمكافحة الاحتيال أو غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب ولتقديم الخدمات المالية وغيرها لمن يخضعون للعقوبات وتتضمن هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر التحقيق في المبالغ المدفوعة إلى حساباتك المصرفية ومنها (خاصة في حالة التحويلات الدولية) وحجبها واعتراضها والتحقيق في مصدر هذه المبالغ أو المستلم المقصود منها. وقد تتضمن كذلك الاستفسار للتأكد مما إذا كان أحد الأشخاص يخضع لعقوبات أم لا.
- ٦٨/٢٢ لا يتحمل بنك عمان العربي أية مسؤولية عن أية خسارة أو مسؤولية أو تأخير أو تكلفة مما يعود على العميل نتيجة لإجراءات التي يتخذها بنك عمان العربي، ولا يضمن بنك عمان العربي أن تكون أية معلومات عن أنظمة بنك عمان العربي والتي تتعلق برسائل ومراسلات السداد دقيقة أو كاملة طالما كانت متعلقة بتعليمات العميل التي تخضع لهذا الإجراء وقت تقديم تلك المعلومات.
- ٦٩/٢٢ تمثل اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية كامل الاتفاق بين العميل وبين بنك عمان العربي بخصوص استخدام المنتجات المصرفية عبر الإنترنت من بنك عمان العربي وتلغى كافة الاتفاقيات والمراسلات والتعهدات والمناقشات بين العميل وبين بنك عمان العربي المتعلقة بذلك. وكذلك لا تتأثر أية اتفاقيات مصرفية مبرمة بين العميل وبين بنك عمان العربي و/أو أية تفويضات تتعلق بحساباته المصرفية.
- ٧٠/٢٢ يجوز لبنك عمان العربي تغيير خدمة واحدة أو أكثر من الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية أو إلغاؤها في أي وقت وبدون أي سبب، وذلك عملاً بالقوانين واللوائح المعمول بها. وكذلك يجوز لبنك عمان العربي تعديل (الإضافة إلى أو حذف أو تغيير) أحكام هذه الاتفاقية بإرسال إخطار الى العميل بذلك وفقاً لما يتطلبه القانون. ويوافق العميل كذلك على مراجعة أية تغييرات على هذه الاتفاقية في الحال فور استلام هذا الإخطار. ويمثل استخدام الخدمات بعد تاريخ سريان أي تغيير موافقة العميل على التغيير.
- ٧١/٢٢ يجب إرسال أي إخطار يقدم بموجب اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية عبر البريد أو من خلال خدمة المراسلة عبر الإنترنت من بنك عمان العربي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام خدمات المراسلة الآمنة. إذا تم إرسال الإخطار عبر البريد فسيعتبر الإخطار قد تم استلامه بعد خمسة (٥) أيام من إرساله من أحد الطرفين إلى آخر عنوان بريدي أخطر به الطرف المستلم، وعند إرساله إذا كان ذلك من خلال الخدمات المصرفية الالكترونية من بنك عمان العربي. ويوافق العميل كذلك على المراجعة العاجلة لكافة الكشوفات وإخطارات العملاء ومعلومات المعاملات التي تتاح له وعلى إبلاغ البنك بكافة المعاملات غير المرخص بها والأخطاء في الحال.
- ٧٢/٢٢ يسري العمل باتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية ما لم يتم فسخها بموجب إخطار يقدمه العميل.
- ٧٣/٢٢ يوافق بنك عمان العربي والعميل على الالتزام بكافة القوانين المعمول بها لحماية البيانات وغيرها من القوانين السارية المتعلقة بهذا الغرض أو أي غرض مشابه في كافة الاختصاصات القضائية ذات الصلة.
- ٧٤/٢٢ يعتبر كل حكم من أحكام اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية منفصلاً ومستقلاً عن بقية الأحكام، وإذا أصبح حكم واحد أو أكثر من هذه الأحكام باطلاً أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ فلا تتأثر باقي الأحكام بذلك بأية طريقة. وتعتبر الإشارات في هذه الاتفاقية إلى البنود إشارات إلى بنود هذه الاتفاقية ما لم يُذكر غير ذلك صراحةً

- ٧٥/٢٢ وفقاً لقوانين الإثبات المعمول بها، يوافق كل طرف على عدم الاعتراض على الوصول إلى سجلات الطرف الآخر، ومن ذلك سجلات الحساب الآلي، كأدلة في الدعاوى القضائية.
- ٧٦/٢٢ لا يحق لأي شخص ليس طرفاً في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية تنفيذ أي من أحكامها، إلا أنه يجوز للشركات التابعة لبنك عمان العربي من غير أطراف هذه الاتفاقية وأي مقاول من الباطن تابع لبنك عمان العربي أو من الشركات التابعة تنفيذ هذه الاتفاقية تجاه العميل وفقاً لهذه الاتفاقية وأية لوائح وقوانين معمول بها. ولا يتطلب طرفاً هذه الاتفاقية موافقة أي شخص ليس طرفاً في هذه الاتفاقية لفسخ هذه الاتفاقية أو التغيير فيها في أي وقت.
- ٧٧/٢٢ يجوز لبنك عمان العربي تعيين أطراف أخرى لتقديم بعض أو كل الخدمات المنصوص عليها في اتفاقية الخدمات المصرفية الالكترونية. ويوافق العميل على أن هذه الأطراف سيكون لهم المزايا المترتبة على أية أحكام في هذه الاتفاقية والتي تقيد مسؤولية بنك عمان العربي.
- ٧٨/٢٢ يوافق العميل على قبول الخدمات التي يوفرها البنك بناء على طلبه لاتخاذ الاجراءات والاستفسارات والحوالات والمعاملات البنكية عبر مركز الاتصالات، بإعطاء التعليمات والأوامر عبر الهاتف من حسابه والتي يقوم بها من وقت لآخر.
- ٧٩/٢٢ يعلم العميل أنه بالإرتباط بخدمات مركز الاتصالات سيكون مطلوباً منه ان يعرف نفسه لنظام مركز الاتصالات باستخدام رقم تعريف العميل الخاص به إضافة الى رقم تعريف الهاتف الشخصي والذي يوافق على ان يظل رقماً سرياً في طبيعته. كما ان استخدامه محظور على أي أحد سواه.
- ٨٠/٢٢ يتحمل العميل مسؤولية ابلاغ البنك فور فقدان رقم تعريف الهاتف الشخصي الخاص به أو في حالة فقدان الرقم السري للسريه المطلوبه، وأن يطلب رقم تعريف الهاتف الشخصي وأن يفعل ذلك أيضاً عندما ينسى رقم تعريف الهاتف الشخصي لأي سبب كان.
- ٨١/٢٢ يوافق العميل على أن خدمة مركز الإتصالات ستكون متوفره فقط لحساباته الحاليه، وربما لأي حسابات أخرى قد تفتح لاحقاً من وقت لآخر.
- ٨٢/٢٢ يوافق العميل على أنه في حالة فتح حسابات بأسماء القصر فإن الملتزمين الطبيعيين عن هؤلاء القصر ملزمين بإعطاء كافة التعليمات الخاصه بعمليات الحسابات لديهم، وبعدهم كشف رقم تعريف الهاتف الشخصي لهؤلاء القصر وغيرهم.
- ٨٣/٢٢ يوافق العميل دون قيد على عدم تحميل البنك مسؤوليه:
- ١- أي تحويلات من حسابه عبر الهاتف تتم وفق الأنظمة وبحسن نيه.
  - ٢- أي تحويلات من حسابه عبر الهاتف من أشخاص غير مخولين إلا أنهم عرفوا رقم التعريف الشخصي الخاص به.
  - ٣- عدم إجراء أي تحويلات من حسابه عبر الهاتف اذا كان لدى البنك اعتقاد بأن عملية التحويل ليست أصلية أو انها ليست سليمة أو ليست واضحة أو انها غامضة أو انها تثير الشكوك، وإن قرار/ اعتقاد البنك نهائي ولن يجادل او يعارض البنك بشأنه.
  - ٤- قبول تعليمات يملئها اي منا بمفرده في حالة الحساب ذات التوقيع المشترك.
  - ٥- تحديد أو معرفة أو تطابق هوية/ شخصية الشخص الذي يملئ التعليمات الهاتفية باسم العميل.
  - ٦- أي فقدان أو خسارة نتيجة أي خطأ أو عطب أو فشل أو قطع في خدمة البنك الهاتفية التي تنشأ من أو تعود الى أي سبب كان.
  - ٧- سحب/ تعليق الخدمه كلياً أو جزئياً دون إشعار مسبق للعميل.
- ٨٤/٢٢ يوافق ويتعهد العميل بضمان وجود ما يكفي من الرصيد الصافي أو الإئتمان المسبق في حسابه من وقت لآخر لدعم التحويلات والتعليمات التي تتم عبر الهاتف وكذلك يوافق على أن البنك لن يكون مسؤولاً عن أية نتائج مترتبة على عدم قبول البنك لتحويلاته أو بالتعليمات والأوامر الصادره منه نتيجة عدم كفاية الأرصده أو التسهيلات أو الإئتمان. وأن للبنك وحده الحق في قبول أو رفض هذه التحويلات أو الأوامر أو التعليمات التي لا تتفق مع وضعية الحساب، وقد يقبل البنك ذلك وفقاً لتقديره المطلق دون



موافقه مسبقه أو اشعار للعميل وسيكون على العميل مسؤولية إعادة دفع المبالغ المستحقه مع الفائده لكل المبالغ التي تصرف أو تسحب على المكشوف أو فوق الحد المتاح ، سواء كان مقدما أو عبر تسهيلات ائتمانية مع كل الرسوم المترتبه على ذلك وهي: نسبة فائدة التسليف الأساسية المتفق عليها حسب نوع وطبيعة التسهيل/ القرض الممنوح مضافا عليها غرامة تأخير السداد بما لا يخالف تعليمات البنك المركزي العماني.

٨٥/٢٢ يوافق العميل على أنه في حالة تجاوز السحب من الحساب أو أصبح الحساب لدينا عبر تحويلات من مركز الاتصالات يحتفظ البنك بحقه حينئذ في سحب المبلغ من أي ودائع أو مبالغ في حسابات العميل دون اشعار العميل.

٨٦/٢٢ يوافق العميل على حماية وتعويض البنك عن كل المسؤوليات والخسائر والاضرار والنفقات التي يتكبدها البنك أو تحدث له بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لأحد الأسباب التالية:  
\* الاهمال أو الخطأ أو سوء التصرف من جانب العميل.

\* أي مخالفه من جانب العميل للعقد أو عدم الإذعان للأنظمة والتعليمات أو للبنود والشروط الخاصه بالخدمة او المنتج.

\* الإحتيال أو الاختلاس في أي عملية تحويل يقوم بها الموظفون أو المفوضون أو الوكلاء لدى العميل .

٨٧/٢٢ يوافق العميل على تعويض البنك ومن ثم الاحتفاظ بحق البنك في التعويض من أو ضد كل الأفعال والمطالبات والاجراءات والخسائر والأضرار والنفقات والرسوم والتكاليف أيا كانت التي في أي وقت يتحملها البنك أو يتكبدها نتيجة قبول أو رفض البنك بحسن نية ، تعليمات العميل الهاتفية.

٨٨/٢٢ يوافق العميل إن شاء البنك - تسجيل مكالماته الوارده والصادره من مركز الاتصال أو البنك وعلى ان يكون تسجيل المحادثات أو التعليمات والأوامر والتحويلات التي تم انجازها عبر الهاتف دليلا كاملا وملزما لكل الأغراض ويمكن استخدامه كدليل في أي اجراء يراه البنك مناسبا .

٨٩/٢٢ يوافق العميل على أن تكون كل التحويلات والمعاملات ، عدا تلك التي تم تنفيذها فورا بواسطة نظام مركز الاتصالات **IVR** أو المصرف الهاتفية والتي تحتاج الى اجراءات مصرفيه أخرى من قبل البنك ، سيتم إجرائها فقط خلال ساعات عمل مركز الاتصالات وضمن توارخ العمل الساريه أما خلاف ذلك فسوف يحددها البنك من وقت لآخر وفقا لما يراه مناسبا .

٩٠/٢٢ يوافق العميل على أن تكون البيانات المخرجه كلها للحساب من نسختين وسيتم انجازها بواسطة الوسائل الالكترونيه وان المعلومات التي تحتويها سيتم استرجاعها من نظام مدعوم بالحاسب الآلي يخضع لإشراف البنك وفي الوقت الذي نؤكد فيه اتخاذ البنك للسبل الممكنه لضمان صحة البيان المستخرج ، فإن البنك لن يكون مسؤولا عن أي خطأ به . ولن يحمل العميل البنك المسؤولية ايدا عن أي من الخسائر أو الأضرار ، والتي قد تحدث له من جراء كون المعلومات المستخرجه للبيانات المرسله بالفاكس او الوسائط الالكترونية الاخرى غير دقيقه أو غير صحيحة.

٩١/٢٢ يوافق العميل على أن يقوم البنك بإيقاف خدمات مركز الاتصالات المتاحه له دون ما إشعار مسبق لدى حدوث أي من الأحداث الآتية:

\* عدم الالتزام بأي من البنود والشروط المتعلقة بالخدمه.

\* عدم الالتزام بأي اتفاق آخر مبرم مع البنك .

\* الوفاء أو العجز عن الوفاء بالدين أو الافلاس أو التصفية .

\* أي سبب آخر ناتج عن تطبيق القوانين والأنظمة السارية.

\* حادث فجائي أو قوة قاهره أو ظرف طارئ .

كما يوافق العميل على ايقاف خدمة مركز الاتصالات في أي وقت أو أي خدمات بنكيه أخرى لأي من أو كل الحسابات دون ما تحديد للأسباب أيا كانت ودون اشعار العميل .

٩٢/٢٢ يوافق العميل على أن الرسوم ان وجدت المتعلقة بخدمات مركز الإتصالات سوف يحددها البنك وفقا لتقديره المطلق وأية تعديلات يجريها من وقت لآخر ومن دون إشعار مسبق للعميل .

٩٣/٢٢ يوافق العميل بأنه يحق للبنك في أي وقت وبدون إشعار العميل دمج وتوحيد كل أو أي من حسابات العميل لدى البنك وتعتبر حسابات العميل سواء كانت منفردة أو مشتركة حسابا واحدا أو بالتزامن وعليه يجوز للبنك استيفاء حقوقه من تلك الحسابات/ أو ضماناتها (ويطبق هذا الحق على الكفلاء والضامنون بالتزامن و/ أو كل بمفرده) في سداد المديونية الاجمالية، ويحق للبنك -إن شاء - قفل حسابات العميل بعد مضي عشرة أيام من تسوية وضع الحساب ، وإن وجدت أية مبالغ دائنه ، يتم ايداعها بحساب التأمينات أو أي حساب آخر لمصلحة العميل .

٩٤/٢٢ يوافق العميل على ألا يتحمل الطرف الآخر أي مسؤولية عن التأخير أو عدم تنفيذ أي التزامات ، وذلك الى أي سبب خارج عن ارادته ، بما بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، القضاء والقدر ، والحرب ، أعمال الشغب أو الإضرابات المدنية ، والإضرابات ، والنزاعات العمالية ، والافلاق التعجيزي للمصانع والحوادث والزلازل والحرائق ، وظروف النقل ، والظروف غير الطبيعيه ، ونقص المواد ، والقوانين واللوائح الحكوميه والتحكم واللوائح والتصاريج و/ أو الحظر . وعلى الطرف الذي يتأثر بهذا الأداء على هذا النحو تقديم اشعار موجه منه إلى الطرف الآخر .

٩٥/٢٢ يمكن للعميل إجراء عملية السحب النقدي بشكل أسرع وأكثر أمناً من أجهزة الصراف الآلي دون الحاجة إلى إدخال البطاقة في الجهاز عبر خيار تقنية التواصل القريب ، مما يقلل من وقت انتظار العميل واحتمال حجب البطاقة. يقوم العميل بنقر بطاقة بنك عمان العربي على قارئ تقنية التواصل القريب ، ثم أدخل الرقم السري للبطاقة ، ثم اختيار اللغة المطلوبة ومن ثم اختيار المبلغ المطلوب من قائمة السحب السريع

#### ٢٢/٩٦ حساب الضمان لمشروعات التطوير العقاري

في تطبيق أحكام هذا النظام يكون للكلمات والمصطلحات الآتية المعنى المبين قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

**المشروع:** مشروع التطوير العقاري المخصص للأغراض السكنية، أو التجارية، أو السكنية التجارية، أو الصناعية، أو السياحية سواء المقام ضمن المجمعات السياحية المتكاملة، أو المشروعات العقارية.

وفي حالة تقسيم المشروع الى مراحل مختلفة تعتبر كل مرحلة من تلك المراحل بمثابة مشروع مستقل.

**حساب الضمان:** الحساب البنكي الذي يفتحه المطور باسم المشروع لدى أحد البنوك في السلطنة، ويقوم المشترون أو ممولو المشروع بإيداع الدفعات فيه.

**اتفاقية حساب الضمان:** الاتفاقية الموقعة بين البنك والمطور ، التي بموجبها يتم فتح حساب الضمان وفقا لأحكام هذا النظام.

**الجهة المختصة:** وزارة السياحة فيما يتعلق بمشروعات المجمعات السياحية المتكاملة، ووزارة الإسكان فيما يتعلق بمشروعات التطوير العقاري الأخرى .

التطوير العقاري: الأعمال التي يرخص للمطور تنفيذها في المشروع من الجهة المختصة.

**المطور:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخص له من الجهة المختصة بإنشاء وتطوير وبيع الوحدات العقارية.

**السجل:** السجل المعد في الجهة المختصة لقيود المطورين.

**شهادة إنجاز الأعمال:** الوثيقة التي يصدرها المطور، ويعتمدها استشاري المشروع المعتمد، التي تبين حجم الأعمال التي أنجزت من المشروع.

**الوحدة العقارية:** أي جزء مفرد، له رسم مساحي مستقل، سواء أكان على الخريطة أم في طور الإنشاء، ويشمل قطعة الأرض المعدة للبناء أو المبنى المخصص للأغراض السكنية، أو التجارية، أو السكنية التجارية، أو الصناعية، أو السياحية.

**الدفعة:** المبلغ الذي يودعه المشتري أو الممول من ثمن الوحدة العقارية في حساب الضمان، وفقا للشروط المحددة في عقد البيع.

**المستفيد:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري المتعاقد مع المطور لتنفيذ المشروع أو أي جزء منه، ويشمل ذلك الأعمال الاستشارية أو الإنشائية وغيرها الخاصة بالمشروع.

**استشاري المشروع:** المكتب الهندسي أو مكتب الاستشارات الهندسية المتعاقد مع المطور للإشراف على تنفيذ المشروع.

**تكاليف الإنشاء:** التكلفة الإنشائية للوحدة العقارية، وتشمل تكلفة البنية الأساسية للمشروع.

**اللائحة:** اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

١ يلتزم المطور بعد الحصول على ترخيص مشروع التطوير العقاري ، بفتح حساب ضمان باسم المشروع ، يكون مخصصاً لأغراض إيداع الدفعات وإنشاء وتطوير المشروع طبقاً للاتفاقية الموقعة بين البنك والمطور ، وإذا تعددت المشروعات التي ينفذها المطور يجب عليه فتح حساب ضمان مستقل باسم كل مشروع ، وتحدد اتفاقية حساب الضمان شروط إدارة الحساب وحقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة بعد حصول المطور على موافقة الجهة المختصة ، ويجب على المطور إيداع نسخة من اتفاقية حساب الضمان وعقد البيع لدى الجهة المختصة

٢ لا يجوز للمطور رهن أرض المشروع أو أي حق عيني مرتبط بها ما لم يكن ذلك للحصول على تمويل لأغراض بناء المشروع ، على أن تودع تلك المبالغ في حساب الضمان

٣ يلتزم المطور بصرف الدفعات المودعة في حساب الضمان لتغطية تكاليف الإنشاء وفقاً للشروط الواردة في هذا النظام الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٨/٣٠ واللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير الإسكان رقم ٢٠١٩/٧٢ وأي تعديلات لاحقة للقانون أو لائحته التنفيذية والقرارات ذات العلاقة، وفي اتفاقية حساب الضمان التي تم إبرامها مع البنك

٤ يتم السحب من حساب الضمان بموجب طلب يتقدم به المطور للبنك يحدد به المبالغ اللازمة لتغطية تكلفة ما تم إنجازه من المشروع واسم المستفيد ، على أن يكون الطلب مصحوباً بشهادة إنجاز الأعمال والمبالغ المستحقة مصادقاً عليها من استشاري المشروع ، ويتحمل المطور المسؤولية الناشئة عن السحب من حساب الضمان

٥ إذا ثبت للجهة المختصة عدم صحة البيانات الواردة في شهادة إنجاز الأعمال ، جاز لها تعيين استشاري آخر بمعرفتها على نفقة المطور لتحديد نسبة ما تم إنجازه من أعمال ، وإبلاغ البنك كتابياً بالامتناع عن صرف أي دفعات لاحقة للمطور ، وذلك دون الأخلال بحق الجهة المختصة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في مواجهة المطور بشأن أي مبالغ تم سحبها بناء على مستندات أو بيانات غير صحيحة

٦ يلتزم المطور بالاحتفاظ بمبلغ من قيمة مبيعات الوحدات العقارية في المشروع في حساب الضمان لمدة عام من تاريخ تسجيل الوحدات المباعة باسم المشتري ، وتحدد اللائحة نسبة المبلغ الواجب الاحتفاظ به وشروط صرفه

٧ لا يجوز الحجز على المبالغ المودعة في حساب الضمان إلا بناء على حكم أو قرار قضائي

٨ يشترط على المطور العقاري عند تقديم طلب فتح حساب الضمان لدى البنك، إرفاق المستندات الآتية:

أ - نسخة من السجل التجاري

ب - نسخة من ترخيص المشروع الصادر من الجهة المختصة

ج - خطاب عدم ممانعة من فتح حساب الضمان للمشروع صدر من الجهة المختصة

د - صورة من سند الملكية للأرض أو عقد الانتفاع محل المشروع ، والرسم المساحي لها

هـ - نسخة من العقد المبرم بين المطور والمستفيد

و - نسخة من دراسة جدوى اقتصادية للمشروع

ز - نموذج عقد البيع بين المطور والمشتري

ح - أي مستندات أو بيانات أخرى يطلبها البنك

يجب على المطور العقاري والبنك إبرام اتفاقية لحساب الضمان باسم المشروع ، تتضمن البنود الآتية :

أ - الزام المطور العقاري بتوجيه المشتريين وممولي المشروع بايداع الدفعات في حساب الضمان

ب - المستندات الواجب تقديمها قبل صرف أي مبالغ إلى المطور من حساب الضمان

ج - طريقة توزيع رصيد الحساب في حال الغاء المشروع

د - إدارة حساب الضمان من قبل البنك وسلطاته وصلاحياته في الدفع من الحساب للمطور

هـ - ربط دفعات المشتريين بنسب الإنجاز الفعلي لأعمال التشييد والبناء

و - عدم اغلاق حساب الضمان الا بعد موافقة الجهة المختصة

ز - ما يجيز للجهة المختصة ابلاغ البنك كتابيا بالامتناع عن صرف أي دفعات لاحقة من حساب الضمان من تاريخ تسلم البنك للكتاب المشار اليه

ح - أي بنود أخرى يتم الاتفاق عليها

١٠ - يحتفظ البنك في حساب الضمان بنسبة (٥٪) خمسة بالمائة من قيمة بيع الوحدة العقارية في المشروع ، ويجوز صرف المبلغ المشار اليه للمطور بعد انقضاء سنة من تاريخ تسجيل الوحدة العقارية باسم المشتري ، بعد تقديم شهادة موقعة من مالك الوحدة العقارية ، واستشاري المشروع ، تبين عدم وجود أي عيوب بناء في الوحدة العقارية

١١ - يلتزم البنك بتزويد المطور بكشف يتضمن الإيرادات والمدفوعات التي تمت في حساب الضمان وذلك بشكل دوري ، ويلتزم المطور بتزويد الجهة المختصة بنسخة من هذا الكشف وذلك كل ثلاثة اشهر ، مع اعلام المشتريين للوحدات العقارية بصفة دورية بنسب انجاز المشروع والمراحل التي وصل اليها وفقا لما تحدده اللائحة ، كما يجوز للجهة المختصة ان تطلب من المطور تزويدها باي معلومات او كشوفات ترى الاطلاع عليها وفق اتفاقية حساب الضمان

١٢ - يجوز للجهة المختصة تعيين مدقق حسابات معتمد لكل مشروع ، على نفقة المطور تكون مهمته فحص سجلات المطور الخاصة بحساب الضمان وكافة المستندات المتعلقة بها وذلك وفقا للشروط الآتية :

أ - ان يكون مقيدا في السجل التجاري

ب - الا تقل مدة خبرته عن ثلاث سنوات

١٣ - لا يجوز للمطور الصرف من المبالغ المودعة في حساب الضمان لأغراض الاعلان والترويج للمشروع بما يزيد على (٣٪) ثلاثة بالمائة من هذه المبالغ وبعد الحصول على موافقة الجهة المختصة

١٤ - لا يجوز للمطور التنازل عن الترخيص الممنوح للمشروع لطرف اخر الا بعد موافقة الجهة المختصة

١٥ - يجب على المشتري إيداع الدفعات المالية المتعلقة بشراء الوحدات العقارية في حساب الضمان وفقا لجدول سداد الدفعات حسب نسب انجاز المشروع ، ويلتزم المطور بتزويد المشتريين بنسب انجاز المشروع ومراحله كل ثلاثة اشهر

١٦ - يجب على المطور تزويد البنك بأسعار الوحدات العقارية التي تم بيعها وبكافة التفاصيل المتعلقة بها

١٧ - يقوم البنك بتحديد رقم مرجع لكل وحدة عقارية في حساب الضمان ، محدد في رقم الوحدة العقارية

١٨ - يحق للمطور سحب كافة المبالغ من حساب الضمان بعد انجاز المشروع بالكامل ، شريطة تقديم تقرير من استشاري المشروع معتمد من الجهة المختصة

١٩ - يلتزم المطور بتسجيل الوحدة العقارية باسم المشتري خلال ستة اشهر من تاريخ تحرير شهادة إتمام البناء للمشروع من البلدية المختصة

٢٠ - يلتزم المطور بتسجيل تعاملات حساب الضمان والاحتفاظ بها وبكافة السجلات الخاصة بالمشروع لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ اقفال حساب الضمان، ويجب عليه تسليم الجهة المختصة نسخة من هذه السجلات بناء على اخطار كتابي صادر منها

بموجب هذا ، يؤكد بنك عمان العربي ، بالاستناد الى المادة (٤) من قانون نظام تأمين الودائع المصرفية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ وتعديله بالمرسوم السلطاني رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٠ ، أنه عضو بنظام تأمين الودائع المصرفية وأنه خاضع لأحكام القانون المذكور وتعديلاته وملتزم بها

### ٢٣ اللغة

في حالة وجود أي تباين أو إختلاف بين النصين الإنجليزي والعربي يعمل بالنص العربي.

### ٢٤ حوالة حق

بالرغم مما ورد في هذا العقد و/أو أية عقود أخرى موقعة بين العميل والبنك سابقة لتاريخ توقيع هذا العقد أو معه وبدون حاجة إلى توثيق آخر - ويحق للبنك بموجب هذه الموافقة وبأي وقت يشاء أن يحيل و/أو يحول حقوقه و/أو أي من حقوقه أو بعضها اتجاه العميل لأية جهة كانت من الغير سواء بنك و/أو خلافه و/أو لأكثر من جهة سواء بصورة فردية و/أو جماعية وسواء لجهة تابعة و/أو غير تابعة للبنك مع كافة التأمينات الشخصية أو العينية المؤمنة لها و/أو بعضها وبدون حاجة إلى موافقة أخرى من العميل و/أو الكفيل أو إشعارهما بذلك ويفوض العميل البنك بالإفصاح والكشف عن كافة الشروط والمعلومات والبيانات والدراسات التي حصل عليها وبدون أية مسؤولية على البنك.

ويقر العميل بموافقته المسبقة على نفاذ الحوالة بمجرد انعقادها بين البنك والجهة المحالة عليها وبصرف النظر عن علمه و/أو عدم علمه بها.

ويلتزم المحال عليه والعميل بكافة الواجبات والالتزامات والشروط المنصوص والمتفق عليها بين العميل والبنك كما لو كان المحال عليه طرفاً أصلياً في الاتفاقية منذ توقيعها وبحدود قيمة الحوالة وتوابعها من فوائد وعمولات ومصاريف.

### ٢٥ القانون والاختصاص

١/٢٥ من المفهوم والمتفق عليه بأنه في حال وقوع نزاع أو خلاف بشأن هذه الشروط والأحكام العامة وبخصوص أي نوع من الحسابات فإنه تطبق عليه القوانين السارية المفعول في سلطنة عمان ويكون للمحاكم في السلطنة صلاحية الفصل فيها على أنه يحق للبنك مقاضاة العميل أمام أية محكمة أخرى حسب اختياره، وأن العميل/الكفيل يعطي للبنك حق الخيار المطلق بملاحقته أمام محاكم مسقط بالسلطنة ودوائر التنفيذ فيها و/أو أمام أية محكمة و/أو دائرة مختصة داخل و/أو خارج السلطنة ولا يحق للعميل في تلك الحالة إثارة أية دفوع تتعلق بالصلاحية التي يختارها البنك، كما يحق للبنك ممارسة صلاحية مقاضاة العميل في أي بلد أصبح مقيماً فيه أو يوجد له أموال فيه عقارية كانت أو شخصية، أو يمارس عملاً فيه، كما أن اتخاذ الإجراءات القانونية في أي بلد لا يحول دون اتخاذ البنك إجراءات قانونية في نفس الوقت أو أي وقت آخر في بلد آخر أو أكثر.

وبالرغم مما هو مبين أعلاه إتفق الطرفين بأن للعميل أن يرفع أو يقيم أية دعوى ضد البنك فقط أمام محاكم مسقط في سلطنة عمان ، ما لم يعترض البنك في حالة رفع أو إقامة العميل دعوى باي محكمة أخرى مختصة بسلطنة عمان

٢/٢٥ تخضع العقود للمراسيم السلطانية وقوانين سلطنة عمان، وفي حال نشوب أي نزاع أو خلاف حول هذا العقد يكون للمحاكم مسقط (الدوائر التجارية) وحدها دون غيرها الاختصاص بالنظر فيه، على أنه يحق للبنك وحده دون غيره أن يقوم - إذا رغب في ذلك - برفع دعوى أو اتخاذ إجراء قانوني في مواجهة المقترض و/أو كفلاء المقترض و/أو خلفاء المقترض أمام المحاكم المختصة والسلطات القضائية في أي مكان في سلطنة عمان و/أو أي بلد آخر

٣ / ٢٥ يخضع هذا العقد لجميع الشروط الخاصة التي تحكم فتح الحسابات المصرفية والخدمات المصرفية العادية والمؤتمنة والالكترونية التي يقدمها المصرف فيما يتعلق بالمسائل التي لم يرد ذكرها في هذا العقد وفي حال حدوث أي اختلاف أو تعارض بين النصوص الانجليزية والعربية في هذا العقد تعتمد النصوص العربية.